انتفاضة الرميثة الأولى1935

.. أسبابها ونتائجها

أ.م.د. غانم نجيب عباس

الباحث . علاء عباس كاظم القصير

جامعة المثنى/كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمة

تعد الأدوار التي مارستها والمواقف التي سجلتها العشائر تجاه الحكومات خلال فترة العهد الملكي في العراق 1921ـ1958 عموما ومدة الملك غازي خصوصا من الموضوعات التي تستحق الدراسة والبحث ، لاسيما وانها بلغت ذروتها خلال تلك الفترة، وجاء اختيار ثورة الرميثة الأولى 1935 باعتبارها واحدة من اهم المواقف التي سجلت للعشائر تجاه الحكومة، وكذلك موقف الحكومة تجاه تلك الثورة جعل منه بداية ظاهرة جديد للتعامل مع العشائر امتاز بالشدة والحزم.

وزع البحث على ثلاثة مباحث تعرض المبحث الأول لعهد الملك غازي ومدى تأثير التجاذبات بين الساسة على زج العشائر في الميدان السياسي، أما المبحث الثاني فقد بحث في العوامل والأسباب التي كانت وراء الانتفاضة العشائرية، والمبحث الثالث تناول مراحل الانتفاضة حتى نهايتها.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

المبحث الأول

عهد الملك غازي والصراع السياسي وتدخل الجيش والعشائر.

كان عهد الملك فيصل الأول[1] عهداً متميزاً اتسم بقدر واضح من الهدوء، لأنه كان يعمل من اجل ذلك دون كلل، فقد كان يصرف من الأربع والعشرين ساعة اكثر من خمس عشرة ساعة في العمل، وحرص يأتي إلى ديوانه قبل دوام الموظفين، امتلك معرفة بقناعات واطباع ابناء الشعب، وجعلهم تحت نفوذه، وكان في الوقت نفسه مسيطرا على رجال السياسة في العراق رغم وجود معارضة واضحة بين ابرزهم[2]، فعلى الرغم من تنافس السياسيين على الحكم إلا انه استطاع بحنكته ان يحل خلافاتهم[3]،وهكذا نرى انه عمل وسيطاً بين الفئات السياسية أثناء الصراع. ونتيجة لذلك فان النزاع بين العناصر السياسية المختلفة لم يبرز إلى الواجهة في عهده[4]، وبعد تولى ولده غازي[5] عرش العراق بعد وفاته مباشرة[6]، مر العراق في 8 أيلول 1933بمرحلة جديدة ، اختلف الملك غازي عن والده في أمور كثيرة في طبعه وعلاقاته وأسلوب حياته ، والاهم من كل ذلك في العديد من وجهات نظره السياسية[7]، تسلم الملك غازي الحكم وهو لايزال شاباً يافعاً متحرراً بعض التحرر، ذا نزعة وطنية ملحوظة تجلت في بعض ميوله واتجاهاته السياسية. أحاطت به طبقة من السياسيين احترفوا السياسة وعدوها مهنتهم وسلما يرقون به إلى أطماعهم الذاتية. ولد هذا شعوراً لدى هؤلاء السياسيين نوعاً من الاستعلاء تجاه الملك الشاب لصغر سنه وصاروا ينظرون إليه نظرة استصغار وهو في نظرهم (طفل) لا يفهم في السياسة شيئاً وعليه أن يعمل بما يطلبون وان يسير وفق رغباتهم الضيقة[8]. ساد الوضع في البلاد في ذلك الوقت عاملان أساسيان وجديدان نسبياً: أولهما اختفاء نفوذ الملك، ذلك النفوذ في عهد الملك فيصل في أوجه، وقد أدى زواله إلى اختلاف التوازن دون أن يكون هنالك ما يحل محله، والثاني العشائر التي كان بروز الملك قد أبقاها بعيداً عن الأمور بمهارة، وقد سمح لها الملك غازي، ولعلها حرضت من قبل علي جودت[9] وياسين الهاشمي[10] من جهة أخرى على اقتحام ميدان السياسة[11] فكان من نتائج االصراع على المسرح السياسي بين الثنائي علي جودت وجميل المدفعي[12] من جهة، ومجموعة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني[13] وحكمت سليمان[14] من جهة أخرى أن استثيرت العشائر الموالية لهذا الفريق مرة وللأخر مرة أخرى، حتى تركزت أحقاد السياسيين الفاعلين واستثيرت اطراف متعددة من الجيش في هذا الاتجاه أو ذاك[15]، واتجه هؤلاء الساسة بكل إمكانيتهم إلى شيوخ العشائر يستعينون بهم في سبيل تحقيق مطامعهم الشخصية، فصاروا يحرضون القبائل بالخروج على سلطة الدولة والامتناع عن دفع الضرائب وتسديد الديون الحكومية والاعتداء على مخافر الشرطة وقطع قضبان السكك الحديدية وغيرها من عمليات التخريب، وإغرائهم بالوعود بمنح شيوخهم الأراضي والامتيازات والنفوذ ، توزع شيوخ العشائر بين المحورين السياسيين المتصارعين، فأصبح لكل مجموعة سياسية مجموعة من شيوخ العشائر تدعمها وتسندها في هذا الصراع، فكان لجماعة حزب الإخاء[16] وهم ياسين الهاشمي وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني وجعفر أبو التمن[17] شيوخ يؤيدونهم ويدعمونهم ويقفون وراءهم في صراعهم مع الدولة أمثال عبد الواحد الحاج

سكر[18] وسماوي الجلوب[19] من الفتلة وشعلان العطية[20] من الأكرع وغيرهم، ولمحور لجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي شيوخ يؤيدونهم أمثال :الشيخ خوام العبد العباس[21] من بني زريج، ورايح العطية[22] من عشيرة الحميدات ، ومرزوك العواد[23] من عشيرة العوابد، والشيخ علوان الحاج سعدون[24] من بني حسن[25]، وادت التناقضات في وجهات النظر بين المحورين إلى احتدام الصراع بينهما مما نتج عنه مدة من عدم الاستقرار السياسي، وهي المدة الواقعة بين استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية في 9 تشرين الثاني 1933، وتأليف ياسين الهاشمي لوزارته الثانية في 17 آذار 1935، إذ عمل حزب الإخاء الوطني على خلق المتاعب للوزارات كلها التي أعقبت وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية مستغلاً دعاياته وتأثيره على رجال العشائر في منطقة الفرات الأوسط التي ينتمي رؤساء بارزين فيها إلى حزب الإخاء، والتي بدأت بالتململ وبإظهار استياء من حكومة بغداد[26]. وأول من مارس هذه اللعبة رشيد عالي الكيلاني نتيجة طموحه الشديد وحبه للسلطة وعدم ارتياحه لعلي جودت الأيوبي الذي كان سبباً في استقالة وزارته الانتقالية عندما تسلم الملك غازي سلطته الدستورية والذي بناءً نصيحة الأيوبي رفض حل البرلمان الذي طلب رشيد حله ثمناً لتشكيل حكومته[27]، وقبل الملك استقالة الحكومة على أن تستمر بواجباتها ريثما ينجز اتصالاته لتكليف رئيس جديد لتأليف الوزارة، ويبدو أن السبب الذي دفع علي جودت للحيلولة دون حل المجلس النيابي، انه كان يطمع بان يعهد إليه الملك بتأليف الوزارة اذا استقالت وزارة الكيلاني[28]، وبعد مشاورات ومداولات بين الملك والسفير البريطاني والأيوبي ونوري السعيد[29] وناجي شوكت[30] وغيرهم من رجال الفئة الحاكمة، والبريطاني السير كنهان كورنواليس مستشار وزارة الداخلية وقتئذ، أتفق على أن يؤلف جميل المدفعي رئيس مجلس النواب آنذاك الوزارة الجديدة، فألفها[31]،وكانت هذه أول وزارة جديدة تؤلف في عهد الملك غازي[32].

عمل حزب الإخاء الوطني على خلق المتاعب لكل الوزارات التي أعقبت وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية مستغلاً دعاياته وتأثيره على رجال العشائر في منطقة الفرات الأوسط التي ينتمي رؤساء بارزين فيها إلى حزب الإخاء، وبتأثير ذلك سقطت وزارتي جميل المدفعي الأول والثانية التي تولت السلطة في المدة بين (9 تشرين الثاني 1933– 19 شباط 1934)، ومن(21 شباط 1934 – 26 آب من العام نفسه)[33] وليس من الممكن تجاهل دور علي جودت رئيس الديوان الملكي الذي كان يطمع بتأليف الوزارة الجديدة، ولاسيما وان رفاقه رأسوا وزارات سابقة، فاخذ يعمل بكل الوسائل في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف[34]، ويذكر علي جودت الأيوبي عن وزارته الأولى قائلاً:(بعد استقالة وزارة جميل المدفعي الثانية تحت ضغط المعارضة الشديدة، وإحداث القلاقل والفتن في داخل البلاد بتحريك رؤساء العشائر وعقد المؤتمرات معهم وبث روح التمرد وإغرائهم بالمنافع الشخصية وحملهم على الاتصال بضباط الجيش، في الوقت الذي كانت تسعى فيه بكل جد لاستكمال أسباب الرفاه والسعادة للبلاد بقدر ممكناتها ومواردها المعروفة المحدودة)[35].

بعد استقالة الوزارة المدفعية اسند الملك رئاسة الوزراء إلى رئيس الديوان الملكي علي جودت الأيوبي الذي ألفها في يوم(27آب1934 واستمرت حتى 27شباط 1935)[36]، فوجدت المعارضة المتمثلة في

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

نوري السعيد والسفارة البريطانية وحزب الإخاء الوطني أن هذه الوزارة هي امتداد لوزارة المدفعي السابقة، أو بالأحرى أنها وزارة بلاطية (من المحسوبين على البلاط)، فبعد أن كان الأيوبي هو المستشار البلاطي الأول (رئيس الديوان الملكي)بالنسبة لتصرفات غازي حيال السلطة التنفيذية فقد اصبح على راس السلطة التنفيذية، وهذا ما كان يصبو له الملك. لهذا حاولت المعارضة أن تستعيد صلاحيات التاج الدستورية إلى واقعها الدستوري، أي أن يسود الملك ولا يحكم، فاتبعت بضعة أساليب من اجل هذا الغرض[37]، فالأيوبي الذي سبق وان أدى دوراً رئيساً في الحيلولة دون موافقة الملك على طلب الوزارة الكيلانية الثانية بحل المجلس النيابي، استحصل في 4 ايلول من العام نفسه إرادة ملكية بحل المجلس نفسه الذي عارض حله، صدرت على اثرها الأوامر في اليوم التالي إلى متصرفي الألوية، بالشروع في الانتخابات للمجلس النيابي بالطريقة نفسها المتميزة بتدخل حكومي واسع النطاق فيها مع بروز ظاهرة جديدة مضافة ، تمثلت في استبعاد بعض رؤوساء العشائر من أعضاء حزب الإخاء[38] وقد استعان الكيلاني برفقة حكمت سليمان في تكوين جبهة عشائرية تسند المعارضة التي رفع لوائها الكيلاني وسليمان في مجلس الأعيان ضد وزارة الأيوبي احتجاجا على الانتخابات التي قامت بها تلك الوزارة، وبتأثير من الكيلاني وسليمان قدم عدد من رؤساء العشائر مذكرة إلى الملك يطالبونه بإقالة الوزارة المذكورة، مما اضطرها إلى الاستعانة بأنصارها من شيوخ العشائر والإيعاز لهم بأرسال برقيات تعلن فيها إسنادها الأيوبي وازداد الجو العشائري توتراً[39]، وبتأثر من هذا وذاك انقسمت العشائر إلى قسمين : قسم يؤيد وزارة الأيوبي القائمة، وقسم يعارضها ويرفع في وجهها السلاح[40]، فحرض محسن أبو طبيخ وعبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري أتباعهم على حمل السلاح والاتصال بالساسة المعارضين للحكومة، وهؤلاء الساسة رحبوا بانضمام رؤساء القبائل إليهم[41]،وقد انذر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[42] رؤساء العشائر من مغبة التمادي في الانقسام وتحولهم إلى أدوات يحركها الساسة المحترفون في بغداد، وذلك بسبب الانشقاقات التي حصلت بين زعماء الفرات الأوسط بعد تكليف الأيوبي بتشكيل الوزارة في 27 أب 1934 الذي أقدم على حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد ضمن فوز نسبة من ممثلي المدن على حساب التمثيل العشائري واستبعاد المتنفذين من الرؤساء المنتخبين مع خصوم الحكومة، وحين لم يجد بعض رؤساء القبائل انفسهم ممثلين في الانتخابات التي أجرتها الوزرة الأيوبية الأولى صاروا يوحدون صفوفهم وينضمون إلى رجال المعارضة في بغداد، أما الزعماء الذين أوصلتهم الحكومة إلى البرلمان فقد اصبحوا جهة مساندة للحكومة مناوئة للمعارضة[43]، والمهم بالذكر قيام الانتفاضات العشائرية بعد أن كان عقد سلسلة من الاجتماعات في دار حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني الواقعتين في منطقة الصليخ ببغداد [44] اطلق عليها (مؤتمرات الصليخ) نتج عنها التوقيع على وثيقة سميت بالعهد المقدس[45] في 7 كانون الأول 1934 وبحضور ثمانية من رؤساء عشائر الفرات الأوسط، سياسة تحريض العشائر من اجل أسقاط الحكم القائم والوصول إلى الحكم بالقوة والتي زعم القائمون عليها أنها تمثل مظهراً للحملة العامة للمطالبة بالإصلاح[46] اتسعت قاعدة الانتفاضة والمقاومة للوزارة، وشملت أكثر الألوية، ولاسيما

الفرات الأوسط حتى أخذت القبائل تتحدى الحكومة بتنظيم مظاهرات مسلحة تجوب الأقضية والمدن وتهتف بسقوط الوزارة، وفي العاصمة بغداد كانت الاجتماعات السياسية تعقد في مقرات الأحزاب السياسية، وتنتقد الحكم وتوجه أقسى الاتهامات إلى رئيس الوزراء[47] ومن الواضح إن الشيوخ الاخائيين (المنتمين الى حزب الاخاء) ، وفي مقدمتهم عبد الواحد الحاج سكر كانوا يهدفون إلى نتائج سياسية سريعة اكثر من هدفهم من تحقيق الإصلاحات ويتضح ذلك من خلال إعلانهم بان الإصلاحات لا يمكن ان تكون إلا بأسقاط وزارة الأيوبي لذلك نراهم لم يكتفوا بالمطالبة السلمية بل عمدوا إلى إظهار عزمهم على حمل السلاح ضد الوزارة، وبدأت تظهر على السطح وبشكل علني المعارضة المسلحة من قبل العشائر وأفرادها وأخذت التجمعات العشائرية تهزج للحرب، ففي 8 شباط 1935 وبأمر من عبد الواحد الحاج سكر خرجت سبع تجمعات من آل فتلة في سبع مناطق مختلفة ويطلقون النار في الهواء معلنين رفضهم للوزارة ولا عمل لهم معها وتمردهم عليها، وتكرر الأمر بعد ثلاثة أيام، بالمقابل استعانت الوزارة بالشيوخ والعشائر الموالية لها فتجمع المئات من الرجال المسلحين من جماعة الشيخ رايح العطية التابعين لعشيرة الحميدات على ضفتي نهر الشامية يوم 12 شباط، واخذوا يهزجون ضد سكر ومن يقف إلى جانبه من الرؤساء ويمدحون رؤسائهم والحكومة معلنين لها الولاء التام، وتكرر الأمر نفسه عند جماعة حسين المكوطر ، وحسين الشمخي من رؤساء بني حسن[48]، وانتشر في هذا الوقت بيع الأسلحة في منطقة الديوانية، وأخذت أهازيج العشائر تحمل العداء للحكومة فساءت الحالة في الفرات الأوسط[49]، وعلى اثر هذا الخلافات وغيرها قدم الأيوبي استقالته في 23شباط 1935[50]، فقبلها الملك بعد أربعة أيام، مؤكد :(عزيزي علي جودت الأيوبي. استقبلت كتاب استقالتكم في 23شباط ولا يسعني ألا أن ابدي اسفي على مفارقتكم رئاسة حكومتي واعرب لكم عن شكري وتقديري لما قمتم به وزملائكم من خدمات لهذه البلاد)[51].

تضاربت الآراء فيمن يجب أن يؤلف الوزارة الجديدة. ألا أن الملك سرعان ما كلف ياسين الهاشمي بتأليفها[52] إذ كان الملك مقتنعاً انه لابد من توليه مسؤولية الوزارة اذا أراد العشائر أن ترجع إلى حالتها الطبيعية[53] وقد عمل الملك بنصيحة رئيس مجلس النواب والأعيان، فدعا الهاشمي إلى تأليف وزارة، ولكن اشترط عدم حل المجلس وعدم اشتراك الكيلاني وسليمان اللذين لهما علاقة وثيقة بالاضطرابات التي دبرت بين عشائر الفرات، وان يكون من أعضائها الأيوبي و المدفعي، ولم يكن بوسع ياسين قبول هذه الشروط[54]، وأخيرا وبعد أزمة وزارية دامت احد عشر يوماً، اضطر الملك إلى الاتجاه إلى جهة أخرى بحثاً عن رئيس وزراء جديد، بعد بضعة أيام من المشاورات مع عدد من الشخصيات البارزة في الحياة العامة، استدعى الملك غازي جميل المدفعي الذي تمكن في 3 آذار 1935من تأليف الوزارة[55] الثالثة[56] كان من المفترض أن يخلد رؤساء العشائر إلى الهدوء بعد أن تحققت مطالبهم بسقوط وزارة الأيوبي وتأليف الوزارة المدفعية الثالثة (4 آذار 1935 - 15 آذار 1935)، ولكن الأمور سارت على عكس ذلك، إذ صاروا يطالبون بسقوط الوزارة الجديدة بوصفها لا تختلف عن سابقتها لا من حيث العناصر ولا من حيث الأهداف[57] اعلن الشيخ سكر في 9 آذار 1935 انتفاضته المسلحة في المشخاب[58]، وكان من نتيجة

ذلك أن قامت عشائر آل فتلة برئاسته بقطع الطرق وتدمير القناطر والجسور القائمة على الأنهر المتشعبة من عمود الفرات بين الفيصلية وأبو صخير وبين الأخيرة والشامية لتقطع الطريق على قوات الحكومة، وأيدتها عشائر الأكرع برئاسة شعلان العطية إذ سيطرت على مركز الحكومة الواقع على صدر نهر الدغارة، وصارت تتحكم في توزيع مياه الفرات، ولم يحدث أي قتال، ولكن الشرطة والموظفين احتجزوا في مقراتهم وبيوتهم[59].ولما عظم تحدي العشائر للوزارة المدفعية حاول رئيس الوزراء أن يستعين بالجيش لضرب العشائر المعارضة للسلطة، ولكن رئيس أركان الجيش طه الهاشمي[60] لم ينفذ طلبه هذا بحجج كثيرة[61]، وأكد في تقريره السري:(ليس من صالح الجيش أن يشترك من وقت لأخر بحركات التأديب إذ أن ذلك مما يقلل من هيبته فضلاً عن انه قد يحدث الملل في نفوس البلاط)[62]، وبرر موقفه (أن القوات العسكرية غير كافية لإخماد الحركات)، واستند طه الهاشمي في تقديره على أمور سياسية عدة ،(فالحركة تنال الدعم والتأييد من بعض علماء الدين والعديد من أعضاء المجلس النيابي والخوف من سريان التذمر بين أفراد الجيش المنحدرين من بيئات اجتماعية عشائرية، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية الصعبة)[63]، لذلك قرر الملك مطالبة المدفعي بالاستقالة، فاجتمع به وطلب إليه بلباقة أن يقدم استقالته بعد أن جعله يفهم بأنه لا يميل إلى مواجهة الموقف بالقوة[64] فقدم استقالته ولما كانت من طبيعة جميل المدفعي عدم الميل إلى المخاصمة العنيفة ، لاسيما اذا بلغت درجة المقاتلة فقد آثر الاستقالة في 17 آذار1935بعد 12 يوم من تشكيل وزارته[65].

وجاء في نص استقالته[66]: (مولاي صاحب الجلالة. أتقدم بالشكر إلى جلالة مولاي على الثقة التي أولاني إياها في ظروف جلالته اعلم بدقتها قبلت الأمر والفت الوزارة تواً في إعداد خطة التي تساعدني على معالجة الوضع ، غير أن الأمور قد تطورت في الأيام الأخيرة تطوراً شعرت في خلاله أن الظروف غير مهيأة لتنفيذها... لذلك استميح جلالتكم عذراً برفع استقالتي راجياً قبولها وداعياً لجلالتكم بالتأييد والتوفيق ولازلت يا سيدي).

العبد المخلص المطيع التوقيع: جميل المدفعي.

إن عدم كفاءة الوزارات المتعاقبة أعطت ياسين الهاشمي عذراً شعبيا لرعاية المعارضة وأنشطة كانت كافية[67]، فعهد جلالة الملك له بتأليف الوزارة الجديدة بالكتاب التالي[68]:

(وزيري الأفخم ياسين الهاشمي بناء على استقالة فخامة جميل بك المدفعي من منصب رئاسة الوزارة ونظراً لاعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم فقد عهدنا إليكم رئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاؤكم وتعرضوا أسمائهم علينا والله ولي التوفيق).

غازي 17 آذار 1935

المبحث الثاني

عوامل انتفاضة الرميثة الأولى

برزت انتفاضات وحركات القبائل في عهد حكومة ياسين الهاشمي الثانية، كظاهرة خطيرة ومتكررة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة[69] فكان منها ما أسبابه داخلي وآخر خارجي:

أولا. العوامل الداخلية:

1. السياسية.

لقد واجهت الوزارة في البداية معارضة تكتل علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي، ومعارضة جماعة الأهالي. وقد كانت تلك المعارضة تستند إلى أسباب شخصية، عموماً فقد بدا تكتل الأيوبي والمدفعي معارضة الوزارة الهاشمية بدافع الثأر من زعماء الاخائيين الذين كانوا سبباً في سقوط وزارتهم، وتبنت جماعة الأهالي موقفاً سلبياً منها بسبب عدم أسناد منصب وزارة الداخلية إلى حكمت سليمان الذي كان على صلة وثيقة بهم[70]. وتوسعت الكتلة المعارضة لياسين الهاشمي على مر الأيام ودخل في تيارها شتات من الناس، حضرت لقسم منهم بواعث شخصية بحتة ممن فصلتهم الوزارة من وظائفهم أو من كبار الموظفين الذين ضاق عليهم مجال الكسب[71].

2.الاجتماعية ـ الاقتصادية.

كان على رأس هذه العوامل ما قام به السياسيون من تحريض للقبائل تحت مظلة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بغية وصولهم إلى السلطة. واندفع رؤساء هذه القبائل أيضا إلى موالاة بعض السياسيين ومعارضة الآخرين بدافع الحصول على المنافع المادية والاعتبارية، ولاسيما الحصول على الأراضي إذ أن لوائي الديوانية والمنتفق يعدان نموذجا فريداً للتضارب في الادعاءات والحقوق بين عدد غير قليل من الشيوخ والرؤساء، وعلى هذا انقسمت هذه القبائل وتعدد ولاؤها وزاد غرور رؤساءها بإمكانياتهم في إسقاط وزارات وتنصيب وزارات جديدة تحقق رغباتها[72]. ومن الضروري إن لا نقلل أيضا من دور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كانت تعيشها هذه القبائل، مع اقترانها بسوء الإدارة. فضلا عن ذلك قيام بعض رجال الدين بدور في تحريض هذه القبائل من اجل دعم نفوذهم، والاحتفاظ بسلطتهم الرمزية[73]، وفي 17 أيار 1935 اصدر جعفر أبو التمن بياناً إلى العراقيين حلل فيه المشاكل الداخلية وهاجم السياسة الحكومية، عازياً الانتفاضات العشائرية إلى الفقر، ونوعية حياتهم الرديئة، وما قاسوه من التمييز، وأنتقد الأجهزة الحكومية ووصفها بالفساد، وعدم الكفاءة[74]، لاسيما في قطاع الريف. وفي البرلمان واجهت الوزارة اتهامات بتنمية إقطاعيين جدد. وكان عدد من أعضاء الوزارة وأصدقائهم متورطين بشكل كبير في تسجيل الأراضي لأنفسهم[75].

3. مركزية السلطة.

تنامى طموح ياسين الهاشمي لإقامة نظام دكتاتوري لاسيما بعد تصريحه عن رغبته في البقاء في الحكم لعشر سنوات لإمكان تحقيق الأهداف المطلوبة للبلاد[76]، وأنه زاد من سيطرته على زمام الحكم. وابدى بشكل واضح تمسكه باحتكار السلطة[77]،فقد اقتنع بان ظروف العراق في تلك المدة كانت تحتاج إلى مزيد من مركزية السلطة، ولأجل ذلك اتبع طريق الاحتفاظ بالشكل الدستوري للحكومة واصدر مجموعة من التشريعات أدت إلى انفراده ومجموعة من اتباعه بالسلطة. وعمل على حل حزب الإخاء في 29نيسان، ثم قام بحل المجلس النيابي وأجراء انتخابات اشرف عليها الكيلاني لم تخل من التدخلات الحكومية كعادة الانتخابات السابقة، وان كانت بدرجة منحت فيها بعض المقاعد لرؤساء القبائل الموالين للحكومة، وبعض محرري الصحف اليومية وبذلك أوجد مجلساً نيابياً مطيعاً للوزارة واستطاع إسكات المعارضة[78].إن حزم الكيلاني وتصلبه تجاه المعارضة إلى درجة جعلته يسهم بشكل فعال في تعطيل الحياة الحزبية والديمقراطية ويخنق الحريات، التي سبق وان دافع عنها عندما كان في المعارضة، مما

سهل له ذلك دعم ياسين الهاشمي وسيطرته على القضاء من خلال إشرافه على وزارتي الداخلية والعدلية، فاستطاع الحصول على سلطة استثنائية جعلته حر في إجراءاته تجاه المعارضة، مما اضطرها للجوء إلى الملك مباشرة لإيصال شكواها[79]، فضلاً عن سعي الرؤساء المنفيين لإجبار الحكومة على أعادتهم من المنفى[80].

4. التجنيد الإلزامي.

من أهم المشاكل التي جابهت ياسين الهاشمي هي مشكلة خدمة العلم[81]، أو كما تسمى عند الناس بالتجنيد الإجباري[82]، وكانت فكرة التجنيد الإجباري سبق وان طرحت للنقاش عدة مرات إلا ان العراقيل كانت توضع أمامها من قبل بريطانيا واستمرت معارضتها حتى بعد دخول العراق في عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932[83]، صدرت الإرادة الملكية بتنفيذ قانون الدفاع الوطني بالرقم (237) في عام 1934، وصدر بشكله النهائي في 12 من حزيران 1935[84]. إن ياسين الهاشمي تبنى في هذه المرحلة ومن اجل إنشاء جيش وطني وتقويته، شعار التجنيد الإجباري، هذا الشعار الذي قسم الرأي العام المحلي وأثار قسماً كبيراً من العشائر ضده[85]، وقد أدى السياسيون الخصوم ، لياسين الهاشمي دوراً في هذه التعبئة المعادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد حصل بعض التمرد والعصيان لاسيما في الفرات الأوسط وفي الشمال بين الأقليات[86]،ويبدو أن مقاومة القبلية للقانون كانت تنطلق من النزعة البدوية لهذه القبائل، وعدم رضوخها للسيطرة المركزية مهما كانت، وانتشرت بينها إشاعات تحريضية على أساس أن القانون يسحب الرجال من الأراضي الزراعية فيقل الإنتاج[87].

5. الاستئثار بالسلطة.

جرى إحصاء عام لسكان العراق في العام 1932 فظهر منه أن عددهم يبلغ ثلاثة ملايين منهم مليون وثلاثمائة الف شيعي. وثمانمائة الف كردي من المذهب السني، وخمسمائة الف سني وأربعمائة الف من الأقليات، ويتضح من هذا الإحصاء أن عدد الشيعة يوازي عدد الأكراد والسنة مجتمعين. ومع ذلك لم تمثل الشيعة منذ نشأة الدولة العراقية ألا بوزير واحد في الحكومة، وكان يمنح وزارة ثانوية هي وزارة المعارف في اكثر من حين. وكان القائمون على راس المملكة يشركون الأقليات بعض الأحيان فاختير إليهودي ساسون حسقيل مرة لإحدى الوزارات، واختير مرة ثانية للوزارة الكلداني يوسف غنيمه. والأكراد لم يعطوا ألا وزارة واحدة حيناً الدفاع وآخر العدلية. أما الوزارات الأخرى وهي ست في اكثر الأحيان وخمس في بعضها وقفاً على السنة على الرغم من قلة عددهم بالنسبة للعناصر الأخرى التي يتألف منها العراق، فلم يكن الشيعة بحاجة إلى كبير عناء في إقناعهم، فاندلعت نيران الانتفاضة فجأة[88].

6. غياب الزعامة.

الواقع أن حوادث وانتفاضات 1935ـ1936 برهنت على أن العراق كان يفتقر إلى الزعامة السياسية الواعية والمدركة لمسؤولياتها، سواء في جبهة الحكومة أو في الميدان الشعبي ، سواء لدى الشيعة أو لدى السنة، أما الجبهة الشيعية فقد كانت قيادتها السياسية موزعة بين رؤساء العشائر وعلماء الدين، وكان رؤساء العشائر اغلبهم من الإقطاعيين الرجعيين، ويركضون وراء ساسة بغداد لتحقيق مصالحهم ومأربهم ومطامعهم الذاتية. ولم يكونوا أكثر

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

من دمى في أيدي ساسة بغداد، يحركونهم كما يشاؤون ويستغلونهم لتحقيق مآربهم السياسية، أما الجبهة السنية حكومة ومعارضة، التي تتحمل قسطا كبيراً من مسؤولية ما حدث ، فقد كانت آنذاك تفتقر هي الأخرى إلى الزعامة السياسية الناجحة، العميقة التفكير[89].

7.المشاعر المذهبية.

كان لمنع تسيير المواكب الحسينية في الطرقات العامة عامل آخر في إثارة البغضاء والكراهية ضد الوزارة الهاشمية واعتبرته العشائر مساساً بشعورها الديني[90].

ثانياً .الأسباب الخارجية.

لعبت بعض الجهات الأجنبية كل من زاوية مصالحها دوراً مساعداً في إثارة هذه القبائل، وينطبق ذلك على الدور الخفي لبريطانيا. قد تمكنت حامية الناصرية وجهاز الشرطة فيها أن تلقي القبض على شخصين ينتميان إلى القنصلية البريطانية يتجولان بن العشائر ويحرضانها على التحرك ضد الحكومة[91]، فضلاً عن الدور الكبير الذي قامت به ايران عن طريق بعض اتباعها. وكان هدفها في ذلك عرقلة تنفيذ قانون الدفاع الوطني ومن ثم أضعاف العراق لتستطيع بعد ذلك تحقيق مطامعها في شط العرب[92]، وأسهمت فرنسا في تحريض الأقليات مثل اليزيدية للوقوف ضد تطبيق القانون وتنفيذه[93].

استعان الهاشمي والكيلاني ومعهما سليمان من قبل بزعماء القبائل في الفرات الأوسط للإطاحة بالوزارة الايوبية الأولى والمدفعية الثالثة، واستعان سليمان وجماعته الجدد بهؤلاء الزعماء للإطاحة بحكم الهاشمي ، وبدأت هذه الاستعانة برئيس بني زيرج الشيخ خوام العبد العباس ، حيث قام بانتفاضة الرميثة الأولى في السابع من أيار 1935، تلتها انتفاضة بني خيكان في سوق الشيوخ بعد يومين، فانتفاضة المدينة شمال البصرة، فانتفاضة الرميثة الثانية في 21 نيسان 1936، فانتفاضة شعلان العطية رئيس الأكرع في الدغارة في الرابع من حزيران من العام نفسه، مضافاً إلى التمرد الذي حصل في الزيبار وسنجار شمال العراق، أي بمعدل تمرد عشائري لكل شهرين تقريباً[94].

كانت الوزارة الهاشمية على علم بمسببي هذه الانتفاضات والدعم الذي كانت تتلقاه من الساسة في بغداد، ولكنها كانت تتجاهل هذا الدعم وتتستر على الساسة مثال ذلك ما قاله طه الهاشمي:(عثرت القيادة على كتاب من حكمت سليمان إلى الشيخ شعلان العطية يحرضه فيه على القيام بالعصيان)، وكذلك(قبض على شخص يحمل كتاب توصية من المدفعي... لتحريض القبائل وحثهم على التمرد)، وأصدرت الوزارة بياناً رسمياً في الثامن من حزيران1935 قالت فيه:(ننفي ما زعمته جريدة صون بوسته الصادرة باللغة التركية في الاستانة من أن لرجال الدولة، كجميل المدفعي ضلعاً في حركة التمرد)[95].

إن حكومة الهاشمي جاءت إلى السلطة مستخدمة العشائر سلاحاً، ثم أنها كانت قد سمحت للعشائر المسلحة الدخول إلى بغداد للاحتفال(بانتصارهم) عندما تولى الإخاء السلطة وقد شجع ذلك عشائر أخرى على استخدام الأساليب نفسها للضغط السياسي وتغيير الحكومة[96].

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

المبحث الثالث

انتفاضة الرميثة الأولى.

بداية الانتفاضة

يئست العشائر من سياسة الحكومة ، ولاسيما بعد تدهور أوضاعها الاقتصادية وتهميش دورها وإهمال الإصلاحات الاجتماعية من تحسين الوضع الصحي والمعاشي، إذ أن الأمراض الكثيرة كانت تفتك بالشعب والعناية بصحة الأرياف مفقودة، وكان الدور الواضح لعلماء الدين بإصدار المنهج الإصلاحي ،فكان للأخير اثر فاعل في قيام هذه الانتفاضة[97]. وكانت مسايرة المرجع كاشف الغطاء لوزارة ياسين الهاشمي في مطالباتها بتهدئة الأوضاع لمعرفة نياتها ومدى التزامها بعهودها سرعان ما بددتها الوزارة نفسها حين أقدمت أجهزتها الأمنية على ارتكاب مجزرة دموية ضد أبناء الكاظمية[98] الذين احتج قسم منهم بالتظاهر ضد استفزازات السلطة المعنية ببناء دائرة للبرق والبريد فوق المقبرة القديمة فادى الصدام إلى وقوع 18 قتيل و80 جريحاً من الأهالي والقوات الحكومية[99]. وكانت في بداية أيار بوادر تحسن الأمل في الوصل إلى تسوية سلمية، ولكن هذا الأمل تبدد سريعا. ففي 7 منه اعتقلت الحكومة في الرميثة احد رجال الدين، واسمه احمد أسد الله وكيل الشيخ محمد حين كاشف الغطاء، فكان لذلك الاعتقال السبب المباشر للانتفاضة، وكان على ما قيل نشيطاً في تحريض العشائر المجاورة على التحرك على الحكومة من اجل دعم المطالب التي وضعها زعماء الدين في النجف، فقررت الحكومة تسفير الشيخ احمد أسد الله إلى خارج العراق[100]، عندما سارعت إلى اختطاف الشيخ احمد وأبعدته عن المنطقة عن طريق الكوت ورمته داخل الحدود الإيرانية ، فكان لهذا الأجراء اثر سيء في نفوس أبناء القبائل[101]،وبعد أن عرفت العشائر المجاورة لمنطقة الرميثة من عشائر الظوالم والبو حسان والبو جياش وبني زريج والخزاعل تجمعت في المنطقة وأعلنت احتجاجها ضد الحكومة على اثر اعتقال الشيخ، وفي مساء (اليوم) نفسه ثارت هذه العشائر المحلية، واقتلعت قضبان السكة الحديد على كلا جانبي المدينة، ونهبت المحطة والسوق[102]. وأول من ثار على وزارة الهاشمي وحمل السلاح ضدها هو الشيخ خوام العبد العباس الفرهود مع مجموعة من رؤساء العشائر المؤيدين له من الظوالم والاعاجيب وبقية عشائر الرميثة، وخوام هو من مؤيدي جميل المدفعي، وقد طلب من الوزارة أن تستقيل من الحكم، وتعفيه من دفع الضرائب وتسمح له بالاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الدولة، فارسل إليه رئيس الوزراء وفوداً من رؤساء القبائل يلتمس منه أن يعود إلى طاعة الحكومة ويخضع لسلطة القانون، لكنه رفض الالتماس واصر على موقفه[103]، وقد بدأت الانتفاضة على أساس حزبي صريح، إذ قبض على شخص يحمل كتاب توصية من جميل المدفعي لتحريض العشائر وحثهم على الانتفاض، ففي 7 ايار من العام نفسه هاجمت عشائر بني زريج المبنى الحكومي(السراي) وحمايته المتكونة من 90 شرطياً و13 موظفاً مدنياً بعد ان أزالوا خط السكك الحديد في المنطقة[104]، وكان البو حسان بالدرجة الأولى حاصروا دار الحكومة ومن ثم الظوالم والبعض من بني زريج، ولأول مرة صار الأهالي في المنطقة يجتمعون مع بعضهم بين متمردين ومرتاحين ومستائين ولذا اضطرت السلطات الإدارية إلى إخراج الدوريات في البلدة وتهدئة الخواطر،

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

وتسربت الأخبار من البلدة إلى العشائر المجاورة بكل سرعة حتى علم بعض أفراد عشيرة الظوالم الذين كانوا واقعين في طريق سماوة ـ رميثة الذي مر به قائمقام السماوة عائد إلى مركز وظيفته، فأوقفوه وكسروا زجاج سيارته، واستمرت الأخبار تتوارد بتجميع بعض العشائر السماوية كالبو جياش والظوالم والبو حسان وبني زريج والخزاعل قيامهم ببعض الأهازيج (الهوسات)[105]، وقد ازدادت معنويات خوام العبد العباس بعدما وصلته أخبار مساندته من قبائل بني حجيم وعشائر البو حسان والخزاعل والبو جياش[106]، وعندما مرت احدى طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية فوق منطقة الاضطراب لغرض الاستطلاع، إذ كانت سكة الحديد ممتلكات بريطانية، فاسقط رجال العشائر الطائرة معتقدين أنها طائرة عراقية، وقتل الطيار ومساعده، وقد عومل جثمانهما معاملة محترمة، وسلما إلى ممثل القوة الجوية الملكية البريطانية لدفنهما[107]، وقد انتقل وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني بالطائرة إلى الديوانية في اليوم التالي للاطلاع بنفسه على ما يجري وإعداد التدابير الحكومية بحجة السعي إلى تهدئة العشائر وإقناع الشيخ خوام وسائر العشائر على الصلح مع الحكومة في الوقت الذي كانت فيه قوات الجيش تتجه نحو الرميثة، وقد سقطت الطائرة التي كان يستقلها بالقرب من عفك لكنه لم يصب بأذى، واستطاع الكيلاني ومعه عبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري أقناع كثير من رؤساء العشائر بوقف أعمالهم ضد الحكومة[108]، وقامت مفارز الشرطة بحركات استطلاع في منطقة الرميثة واحتلت بعض النقاط المهمة من دون أن تلقي في طريقها ما يمنعها[109]. وكانت الانتفاضة في بادئ الأمر مقتصرة على لواء الديوانية وفي منطقة الرميثة تحديداً ، ولكن سرعان ما امتد إلى لواء المنتفق[110]، بعد يومين من انتفاضة الرميثة، إذ اندلعت انتفاضة أخرى في قضاء سوق الشيوخ وقد انتهت باحتلال الثوار مركز القضاء ، ثم امتدت الانتفاضة إلى العشائر المحيطة بمدينة الناصرية وكاد الأمر يتفاقم بسقوط الناصرية نفسها في أيدي الثوار، لولا الوساطات والمفاوضات بين بعض الشيوخ الموالين للحكومة وبين الثوار[111].

وقام مجلس الوزراء في اليوم نفسه بأسقاط الجنسية عن الشيخ احمد أسد الله:(نظراً لأثبات الشيخ احمد أسد الله تعد خطراً على امن الدولة وسلامتها مما ينطبق عليه حكم الأبعاد من مرسوم أسقاط الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1932 فقد قرر مجلس الوزراء أسقاط الجنسية العراقية هذه استناداً إلى المادة المذكورة)[112]، وصدرت أوامر من ياسين الهاشمي القاضية بمعالجة العصيان الحاصل في الرميثة وبان يتولى أمير اللواء بكر صدقي[113] آمريه منطقة الفرات ويكون مقره في الديوانية لقيادة الحركات ، وتكون القوات المحلية في البصرة والسماوة والديوانية والحلة تحت أمرته[114]، وذهب مدير القوات الجوية إلى الديوانية للاستطلاع عن قاعدة القصف الجوي والمذاكرة مع متصرف الديوانية بشأن الترتيبات الواجب اتخاذها للقصف الجوي، إذ لا يخفى إن نجاح القصف الجوي يتطلب تعيين أهداف وإنذار الثوار قبل الشروع به[115].

صدور إرادة ملكية ضد العشائر

أنذرت العشائر المجتمعة في منطقة الرميثة بالاستسلام خلال 24 ساعة والا اضطرت الحكومة إلى التعامل معهم بالقوة، لكن خوام استمر في حركته ،

لـذلك القـت الطـائرات إنـذارا أخيـرا في 10 أيـار تمهيـداً لاسـتخدام القـوة الجويـة وطلبـت الحكومـة مـن العشـائر عـزل الأبريـاء إلى مكـان آخـر[116]، وتقـرر أجـراء القصـف الجـوي علـى العشـائر المتمـردة في صـباح اليـوم التـالي بـرف واحـد(ثمانيـة وأربعـون نـوع أكبره) مـن حمولـة 20 رطلاً على الأهداف الآتية[117]:

1ـ على دار الشيخ خوام.

2. التجمع لشرق الرميثة بخمسة أميال.

3ـ مكـائن الشـيخ خـوام الواقـع علـى سـاحل الأيسـر لنهر الفرات.

4ـ منـازل البـو حسـان جنـوب وجنـوب شـرقي الرميثة.

نتيجـة لـذلك فقـد صـدرت الإرادة الملكيـة في 11 أيـار 1935 بـرقم 169 مـن الملـك غـازي إعـلان الأحكـام العرفيـة في ناحيـة الرميثـة،والمناطق المجـاورة لهـا التي اعلـن قائـد القـوات العسـكرية المرابطـة في لـواء الديوانيـة أنهـا تابعـة للحركـات العسـكرية، حتى عـودة الأمـن إلى نصـابه في اللـواء[118] جـاء فيهـا:(نحن ملـك العـراق بعـد الاطـلاع علـى الفقـرة الثالثـة مـن المـادة السادسـة والعشـرين مـن القـانون الأساسـي وبنـاء على مـا عـرض وزيـر الداخليـة ووافـق عليـه مجلـس الـوزراء امـرت بوضـع المرسـوم التـالي. المـادة الأولى بتـأليف المجلـس العرفي مـن رئـيس وأربعـة أعضـاء على أن يكـون الـرئيس والعضـوان[119] مـنهم مـن الضـباط العسـكريين يعينـون بـإرادة ملكيـة علـى اقتـراح وزيـر الـدفاع والعضـوان الأخـران مـن الحكـام المـدنيين يعينـان بـإرادة ملكيـة على اقتـراح وزيـر العدليـة ، المـادة الثانيـة يقـوم بوظيفـة الادعـاء العـام فـي المجلـس المـذكور نائـب الأحكـام العسـكرية أو أي خـص أخـر يعينـه وزيـر الـدفاع. المـادة الثالثـة علـى المجلـس العرفـي العسـكري محاكمـة الأشـخاص مـن الـذين يسـاقون إليـه لأجـل المحاكمـة مـن قبل قائد القوات العسكرية والمدعي العام)[120].

أصـدر الملـك إرادة ملكيـة أخـرى بتوقيـف القـوانين المحلية:(اصـدر إرادتـي الملكيـة بتوقيـف قـانون أصـول المحاكمـات الجزائيـة وقـانون إدارة الألويـة وقـوانين الجمعيـات والاجتماعـات والتجمعـات وقـانون دعـاوى العشـائر وقـانون المطبوعـات وقـانون انضـباط مـوظفي الدولـة وقـانون الخدمـة المدنيـة وقـانون القضـاة والحكـام والقـوانين الأخـرى بقـدر مالهـا مـن المسـاس حسـبما يتـراءى لقائـد القـوات العسـكرية المرابطـة في لواء الديوانية)[121].

موقف علماء الدين

ظهـرت قسـوة الكيلاني واضحة في إصـداره مرسـوم الأحكـام العرفيـة، الـذي احتـوى على سـبع عشـر مـادة كـان اقسـى مـا فيهـا المـادة التاسـعة التي خولـت قائـد القـوات العسـكرية تنفيـذ حكـم الإعـدام دون اخـذ موافقـة الملـك فاسـتغل بكـر صـدقي هـذه الصـلاحيات، واخـذ ينفـذ حكـم الإعـدام بشـكل قاسـي وغير مـألوف مما اثـأر الاسـتياء[122]، وعلى اثـر ذلـك وجـه علمـاء الـدين في النجـف، مـنهم الشـيخ محمد حسـين كاشـف الغطـاء، والشـيخ عبـد الكـريم الجزائـري احتجاجـاً للملـك غـازي طـالبوا فيـه بإيقـاف الحركـات التأديبيـة مـن قبـل الحكومـة ومنـع القـوى العسـكرية مـن الضـرب حتى يحصـل التفـاهم والمفاوضـة بـين العلمـاء وأوليـاء الأمـر(الحكومـة)، ولكـن لا الـبلاط ولا الحكومـة أعـار هـذا الاحتجـاج أي اهتمـام[123]، وتحركـت في صـباح اليـوم نفسـه الطـائرات لغـرض القصـف في منطقـة الرميثـة ، حيـث تحركـت 6طـائرات مـن نـوع (اردلـس) ثـلاث منهـا للقصـف الجـوي بقيـادة محمد علي جـواد والـرئيس ارميـه

ناصر، والملازم الثاني أنور مصطفى، والرف الثاني أي الثلاثة الأخرى قامت بمظاهرة جوية فوق منطقة الرميثة ابتدأ القصف على منزل الشيخ خوام بتسع قنابل ورمت قنابل متفرقة في منطقة بنحو 5 أميال شرق الرميثة، وثلاث قنابل في جنوب غرب الرميثة، وقنبلتين أخرى على مكائن الشيخ خوام إلى جنوب شرقي[124]، وصدر بيان رسمي:(كان للقصف الجوي تأثير سريع على المتمردين في منطقة الرميثة وقدم بعض الرؤساء دخالتهم وأخذت الجموع في التفرق)[125]، وحررت رسائل من قبل الشيخ إلى عدة شيوخ طالباً مجيئهم لمساعدته[126]، بالمقابل وجد رجال الدين في النجف الأشرف ان الحكومة العراقية ماضية في مواجهة المنتفضين عسكريا عن طريق تعطيلها للقوانين وإعلانها للأحكام العرفية، لذلك فان واجبها حث الشيوخ الأخرين من أبناء الفرات الأوسط على تقديم المساعدة إلى عشائر الرميثة التي لم تعد قادرة على مقاومة السلطة، وقرر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء توجيه عدد من الكتب إلى شيوخ العشائر لأبداء المساعدة لإخوانهم من شيوخ الرميثة ضد الحكومة ، وقال الشيخ بشكل علني:(أن الحكومة أن لم تنفذ مطاليب أبناء الفرات الأوسط المعلنة في ميثاق الشعب ، وتكف عن ضرب عشائر الرميثة خلال مدة ثلاثة أيام فانه سوف يدعو العشائر للقيام بثورة ضد الحكومة ، وانه سيخرج شخصيا للجهاد)[127].

أشيع بان جماعة أبناء الجعفرية في الكاظمية وبغداد اخذوا يمدحون جميل المدفعي لعدم قيامه بضرب العشائر ثم اخذوا يشبهون الحكومة الحاضرة بالحكومة العثمانية التي كانت تقوم بأعمال ضد أبناء الشيعة[128]، وفي النجف عثر على احد الجدران نشرة محرره بكتابة يدوية معنونه بعنوان (نداء حار) بتوقيع صدى ثوار النجف وفيها بعض العبارات المهيجة منها:(أيها الشيعة أن اليد الأثيمة المجرمة التي قيدت يد أمامكم علي(عليه السلام) هي ذاتها اليوم تسعى لسحقكم) (وان تلك الأيدي التي لطمت سيدة نساء العالمين وغصبت حقها هي اليوم تأبى ان تتنازل لكم ببعض حقوقكم تلك الأرواح الشريرة التي سمت أمامكم الحسن وقتلت أمامكم الحسين(عليهما السلام) طمعاً بالخلافة هي اليوم بعينها تسعى لاستئصالكم واستعبادكم وغمط حقوقكم. وهذه حادثة الرميثة اكبر برهان على ظلم ووجود هذه الحكومة وتصلبها للمبدأ)، أفلا تنتهون وتسمعون صرخة الرميثة فتجيبون كان القوم عنكم غرباء؟![129].

وقد وردت التقارير بان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء قد كتب كتاباً إلى عشائر المنتفق وغيرها من العشائر بعد نشوب الانتفاضة في الرميثة، غير انه لم يعثر على احد هذه الكتب، على أن احد العرفاء من البو صالح اخبر انه شاهد احدها وقد ذكر فيه:(أن الثورة قد نشبت ولا زالت تنتشر)[130]، وجاء في احد التقارير أيضا أن الشيخ ارسل الرسائل إلى الشيوخ لمساعدة إخوانهم في الرميثة[131]. وبالفعل عقد اجتماع في دار عطية أبو كلل في النجف لتهييج الراي العام ضد الحكومة، ووصول الشيخ مرزوك العواد إلى كربلاء من الديوانية[132].

إشاعات لقتل الانتفاضة

أشيع في 15 أيار في العاصمة بان الشيخ خوام وجماعته من الشيوخ الأخرين قد سلموا انفسهم إلى السلطات العسكرية في الرميثة[133]. مثلما أوردت جريد الطريق:(نشرنا هذين اليومين بيانات رسمية

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

وفيها الأخبار المنبئة بان الجيش العراقي دخل الرميثة منتصراً على الثوار (والمتمردين) في تلك المنطقة. كما ان الجيش وضع يده على ناصية الحال في تلك الجهات ، وتقدم الشيوخ والرؤساء وعرضوا الطاعة والخضوع على فخامة وزير الداخلية المقيم الأن في الديوانية)[134]، وفي 16 أيار شاع في بغداد ولاسيما في محافل أبناء الشيعة بان بكر صدقي سيحضر إلى النجف لاستصحاب محمد حسين كاشف الغطاء إلى منطقة الفرات الأوسط ليقوم بالتوسط بين العشائر والحكومة لأجراء معاملة الصلح بين الطرفين وبين العشائر[135]. ويرى الباحث أن الإشاعة الأخيرة التي تبنتها الحكومة ترمي إلى تخدير الراي العام الذي اخذ يميل ضد الحكومة، لاسيما وان القضاء على الثوار بالرميثة بات بالمتناول.

تصفية الانتفاضة

استمرت الحركات من قبل القوات الجوية والبرية وانتهت باحتلال الرميثة في 17 ايار[136]، واستطاع الجيش التقدم نحو القلعة[137] التي تحصن فيها الشيخ خوام وقتل 20 شخصاً من جماعته، كان من بينهم اخوه نجم الذي بقي لتغطية انسحاب خوام وأخوته والقلة الباقية معه، واستطاع الشيخ خوام الإفلات إلى مناطق موالية له(حيث بلغ عشائر عفك في اليوم التالي). ألا أن محسن أبو طبيخ ارسل أفراد من جماعته للبحث عنه واستطاع القبض عليه جريحاً فسلمه إلى قائد الحملة بكر صدقي. وكان موقف محسن أبو طبيخ هذا متناسباً مع علاقته الجيدة بياسين الهاشمي الذي استطاع استمالة عدد من رؤساء العشائر غير المنظمين للانتفاضة، ودفعهم للوقوف ضد العشائر المنتفضة ضد الحكومة لكي تجعل الأخيرة تلك الحركة شبيه بالحرب الأهلية بين العشائر[138]. وأحيل خوام إلى المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالإعدام[139]، ثم خفف إلى السجن المؤبد بعد أن بذل فهمي سعيد مع عدد من رفاقه مساعي استهدفت ذلك، فضلاً عن عضو مجلس الأعيان عبود الهيمص للتخفيف من حكمه ليس بدافع الشفقة لأنه كان معارضاً للوزارة الهاشمية التي كان الهيمص مؤيداً لها، لكنه لا يريد بالهاشمي ان يكون أول من يعدم معارضي الحكم عن طريق الانتفاضات، لأنه سبق أن وقعت مثل هذه الانتفاضات في الشمال والجنوب في عهد الملك فيصل الأول ولم يتعرض احد من قادة الحركات لحكم الإعدام، ونبه الهيمص بان هذا العمل سيلحق الضرر بالهاشمي لاستغلال هذه الأحكام من الخصوم وبعد أيام صدر الأمر بإلغاء حكم الإعدام ونفي خوام إلى شمال العراق، وعليه قرر المجلس العرفي مصادرة جميع أمواله المنقولة وغير المنقولة، إذ جرد من الأراضي الأميرية الموجودة في حوزته، وأعطي حق التصرف في أراضيه المفوضة بالتسجيل العقاري لمنافسه شنشول الحسن، وكذلك منح الطعام المصادر من خوام إلى شنشول الذي أصابه ضرر أثناء حادثة الرميثة وبموافقة وزير المالية[140].

سارعت وزارة ياسين الهاشمي إلى قمع الانتفاضات العشائرية التي حاول خوام العبد العباس القيام بها لحساب المدفعي بعنف شديد قضت فيه على النفوذ العشائري كوسيلة قد تفكر المعارضة باللجوء إليها[141]. أما القبائل التي اكتوت بنار التمرد والثورات وتعرضت لقصف الطائرات ورمي المدافع، ولحقت بها خسائر بشرية ومادية جسيمة فكانت تندب حضها وتستغفر ربها فقال قائلها بعد بيت من

الشعر:(**التوبة انجان نرد لها**) أي(**العهد القطعي بعدم العودة للثورة**)[142] ويتبين من بيتي الشعر للشيخ محمد علي اليعقوب فيها اثر بارز لما كان يبلغ في نفوس الناس من آلم وإذ قال[143]:

قالوا وزارتكم ياسين يرأسها

وقائد الجيش طه في الميادين

فيا رب طه وياسين بحقهما

أجر عبادك من طه وياسين

منح اللواء بكر صدقي الذي أنيطت به قيادة جميع القوات جنوبي بغداد منذ البداية سلطة لإعلان الأحكام العرفية متى ما وجد ذلك ضروريا، وعلى ذلك أقيمت المحاكم العسكرية لمعاقبة رؤساء الانتفاضة. وقد حكم على الكثيرين بالإعدام والسجن ، واستوفيت غرامات في شكل بنادق أو نقود، واستمر بقاء القوات في المناطق التي لم يشملها التمرد لبضعة أسابيع[144]. وكان من بين المحكومين 77 شخصاً حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والحبس والجلد لصغار السن ، كذلك وضع بعض المحكومين تحت الكفالة ومصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، بداعي قيامهم بأعمال (خاطئة) ضد الحكومة بإشهارهم السلاح ضد الشرطة والجيش واشتراكهم بانتفاضة الرميثة وقد فرضت غرامات على عشائر الرميثة والسماوة بتسليمهم عدد من البنادق[145].

والجدول يوضح الغرامات المفروضة على العشائر المشتركة بانتفاضة الرميثة (146).

العشيرة	عدد البنادق	العشيرة	عدد البنادق
1.بني زريج	350	6.الظوالم	60
2-الاعاجيب	30	7- بني عارض	10
3-البوحسان	150	8. البو جياش	80
4.الصفران	50	9.الخزاعل	23
5.آل زياد	10	-	-

ولما كانت التدابير العسكرية التي اتخذت في بعض مناطق الفرات الأوسط التي حدث فيها الاضطرابات الأخيرة قد انتهت ولم يبق ثمة داع من بقاء الأحكام العرفية المعلنة في هذه المناطق فقد صدرت الإرادة الملكية بإلغائها:(بناء على إعادة الأمن إلى نصابه وقرار مجلس الوزراء صدرت الإرادة الملكية بإلغاء الأحكام العرفية في المناطق المختصة في لوائي الديوانية والمنتفك اعتباراً من مساء يوم 25تموز1935)[147].

وفي اليوم التالي جرى في الديوانية (حيث كانت اغلب القوات محتشدة) عرض عسكري حضره جلالة الملك غازي، وبعد ذلك بدأت الوحدات بالتفرق والعودة إلى مراكزها الاعتيادية في وقت السلم[148]، وطالبت بعض الصحف أن ترقى درجات أعضاء المجلس العرفي العسكري ولاسيما الزعيم بكر صدقي الذي اشارت انه يستحق أن يسمى (خالد بن الوليد) وعلى الحكومة مكافئته[149]، ومنح المكافآت لبعض القبائل التي ساندت القوات المسلحة، فضلاً عن مكافآت أفراد الجيش والشرطة الذين اقدموا على الانتفاضات القبلية[150]، وقد حصلت ترقية اللواء بكر صدقي إلى رتبة فريق بداعي خدماته التي أظهرها في قمع الاضطرابات في لواء الديوانية[151]، وطالبت الصحافة بأنزال اقصى العقوبات بما أسمتهم بالمتمردين مشيرة إلى:(كنا أول من نادى بوجوب الضرب على يد الذين يعيثون بكرامة العراق ويركبون رؤوسهم ويقومون بأعمال تصدع الشمل وتفرق الكلمة ويعرقلون مساعي حكومة البلاد ويعيثون في الأرض فساداً ويقطعن الطرق ويعملون ما يعملون، وكنا نقول في كل وقت أن استعمال الشدة مع العابثين

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

بأمن البلاد امر لابد منه لأنه وحده الدواء الناجح لهذا الداء العضال)[152].

الخاتمة

تعد انتفاضة الرميثة الأولى من اهم الانتفاضات المحلية التي شهدتها منطقة الفرات الأوسط خلال العهد الملكي في العراق، وكان العامل الأكبر للانتفاضة هو انقسام الساسة والذي انقسم به الرؤساء العشائريون لجهتين متضادتين، واخذ كل منها ينظر إلى ان مسالة وصول الجهة التي يمثلها للحكم مسالة خاصة ترتبط بمصالحه الشخصية وكرامة عشيرته، لما كانت العشائر هي من عملت على أسقاط الوزارات التي سبقت الوزارة الهاشمية مثل الوزارة الايوبية والوزارة المدفعية دون ان تتخذ إجراءات رادعة ضدها حفز ذلك عشائر الرميثة لتلعب الدور نفسه، واجهت حكومة الهاشمي الانتفاضة بأسلوب مختلف ومتناقض لما كان الهاشمي يتبناه من مواقف عندما حاولت الوزارات السابقة اتباعه، وهو أسلوب الشدة، حيث لم تترك الحكومة أي سلوب يمكنها من سحق الانتفاضة دون الركون إليه بما في ذلك استخدام الطائرات، كان التعامل مع المنتفضين يقوم على أساسين رئيسيين الأول يتمثل بان الانتفاضة جاءت نتيجة لسياسة اللين المتبعة بحق المنتفضين السابقين من العشائر، والثاني ان الحؤول دون قمع الانتفاضة سيكون باعث لانتفاضات أخرى، الانتقام من العشائر لم ينته بقمع الانتفاضة بل استمر لما بعد ذلك بما فرض عليها من غرامات بقيت تعاني من دفعها فترات طويلة.

الهوامش

(1) الملك فيصل الأول : وهو فيصل ابن الحسين ثالث انجال الشريف حسين بن علي شريف مكة ، ولد في الطائف (1885ـ1933) نشأ في الحجاز ودرس في الاستانة و وتزوج ابنة عمه وأنجبت له ثلاث بنات والأمير غازي ، شارك مع والده في ثورته ضد الأتراك عام 1916 نودي به في 8 آذار 1920 ملكا دستوريا على البلاد السورية ، ورحل على اثر الاحتلال الفرنسي لها .وفي 23اب 1921 اصبح ملكا دستوريا على العراق اذ أسس فيها كيانها الحديث كأحسن دولة عربية خلال العشرينيات والثلاثينيات إلى أن توفي في برن في سويسرا بالسكتة القلبية عن عمر 48عاما، ونقل جثمانه إلى بغداد إذ دفن في المقبرة الملكية بجانب الأعظمية. للمزيد ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921.1933، دار الشؤن الثقافية ، بغداد ، 1991.

(2) احمد مختار بابان ، مذكرات احمد مختار بابان، إعداد وتقديم كمال مظهر احمد ، مطبعة الجامعة ، عمان ، 1999 ، ص35.36.

(3) محمد حسين الزبيدي ، الملك غازي ومرافقوه، دار السلام ، بغداد ، 1989 ، ص82.

(4) خالد التميمي، خالد التميمي ، محمد جعفر أبو التمن دراسة في الزعامة السياسية العراقية، مطبعة الإخاء ، دمشق ، 1996، ص335.

(5) الملك غازي: ولد في مكة المكرمة يوم 21 آذار عام 1912 ونشأ في رعاية جده الملك حسين بن علي ، تعلم القرآن ، ثم درس اللغة العربية، وصل الأمير غازي إلى بغداد يوم 5 من تشرين أول عام 1924. سافر إلى لندن عام 1926 للدارسة في كلية (هارو) بقابليته العلمية المحدودة ، فضلا عن ضعفه في العلوم العسكرية وقلة خبرته في المجال العسكري، وبعد إكمال دراسته عاد إلى العراق ، حيث دخل الكلية العسكرية، وتخرج منها برتبة ملازم ثان في تشرين الأول عام 1928، والتحق بهيئة المرافقين العسكريين ، في البلاط الملكي. وصلت أنباء وفاة

الملك فيصل إلى بغداد يوم 8 أيلول 1933 عقد مجلس الوزراء اجتماعاً عاجلا في اليوم نفسه وتقرر تتويج الملك غازي ملكا على العراق. للمزيد ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي ، منشورات مكتبة أفاق عربية ، بغداد ، د.ت ؛ وئام شاكر غني عطره ، موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا تجاه العراق 1933ـ 1939، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج 26 ، ج1 ، 2015، ص219.

(6) خيري أمين العمري ، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، مطبعة المعارف ، بغداد ،1979 ، ص39.

(7) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق ، ص11؛ عبد الغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، منشورات وزارة الأعلام ، 1975، ص163.

(8) محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص129.

(9) علي جودت:ولد عام 1886 من اصل موصلي متواضع ، ضابط في الجيش التركي. حارب في الشعيبة ، اصبح حاكم عسكري في حلب على اثر استقالة جعفر العسكري في عام 1920 ، عاد إلى بغداد مع الأمير فيصل الأول ، عين متصرفاً لكربلاء عام 1923 ، وعين وزيراً للداخلية في الوزارة العسكرية 1923ـ1924 ، ثم متصرف للواء ديالى ، ثم لواء البصرة ، ثم مديراً عاماً للداخلية عام 1930، ثم وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد ، اصبح رئيساً للوزراء ووكيلاً لوزير الداخلية في أب 1934 ، اجبر على ترك الوزارة وعين وزيراً مفوضاً للعراق في لندن في أب 1935، توفي علي جودت الأيوبي في بيروت عام 1968 ودفن هناك في مقبرة الشهداء. للمزيد ينظر: احمد فوزي ، 12رئيس وزراء ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد، 1984، ص185ـ206.

(10) ياسين الهاشمي: ولد في بغداد بين عامي 1882و1885، في عام 1890 اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد و وأرسله والده إلى الاستانة ليدرس العلوم السكرية وليتخرج ضابطا ، وفي عام 1902 تخرج برتبة ملازم ثان. و في 5 أيار 1922 ، عين وزيرا للأشغال والمواصلات في وزارة عبدالمحسن السعدون وعهد أليه أيضا بوكالة وزارة الأوقاف في تشرين الثاني 1922.الف وزارته الأولى في أب 1922، وفي 1925 أسس (حزب الشعب).اصبح وزيرا للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية 1926ـ1928. كما أسندت أليه وكالة وزارة المعارف، ثم وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة أيلول 1929، الف (حزب الإخاء الوطني) إلى وزارة المالية في وزارتي الكيلاني الأولى والثانية. لكن انقلاب بكر صدقي أطاح بحكومته في 29 تشرين الأول 1936 مات في منفاه في بيروت في 21 كانون الثاني 1937. ينظر :حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، المعارف ، الطبعة الثانية ، بيروت، 2012 ص668ـ667.

(11) نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثاق البريطانية، سنة 1936، اختيار وترجمة وتحرير، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة ، 1983 ، ص83.

(12) جميل المدفعي : ولد في الموصل وأتم دراسة الإعدادية والعسكرية في بغداد، ثم انتمى إلى مدرسة الهندسة في استانبول فتخرج فيها ضابط في المدفعية، أسندت أليه متصرفية لواء المنتفك ثم العمارة فالديوانية وبعدها ديالى ، ثم تقلد وزارة الداخلية في وزارة نوري السعيد الأولى 23مارس 1930 ،ثم تقلد رئاسة الوزارة في 9 تشرين الثاني 1933، وتقلدها ثانية في 21 شباط 1934 ، ثم عين وزيراً للدفاع في الوزارة الايوبية في 27 أب 1934 ، ثم شكلها بتاريخ 4نيسان 1935 وشكلها للمرة الرابعة في 17 أب 1936 وشكلها للمرة الخامسة في 2حزيران 1941 وعين وزيرا للداخلية في وزارة السيد محمد الصدر 1948 وشكلها للمرة السادسة في 29 كانون الثاني 1953 وعاد وشكلها للمرة السابعة بتاريخ 7مايس 1953. ينظر : باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث 1869ـ1969 قاموس مترجم

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

، مراجعة وتقديم ناجي معروف ، ج1 ، مطبعة أوفسيت الميناء ، بغداد ، د.ت، ص228.

(13) رشيد عالي الكيلاني: رشيد عالي الكيلاني: ولد في قرية السادات في ديالى عام 1892،تلقى تعليمه الأول في الحضرة الكيلانية ، ثم دخل المدرسة الرشادية ، وتخرج منها عام 1907، وبعد ذلك انهى المدرسة الإعدادية عام 1911،درس الحقوق . ثم عين في عام 1921 قاضياً في محكمة الاستئناف ،ليصبح بعدها وزيراً للعدل في حكومة عبد الرحمن النقيب 1924، ثم وزيراً للداخلية في عهد حكومتي عبد المحسن السعدون جعفر العسكر لكنه انسحب أواخر عام 1927، وفي عام 1933 شكل وزارتين ، وبعدها أطاح بوزارتين بعد أن ربط مصيره بياسين الهاشمي ، الذي اسند أليه وزارة الداخلية في آذار 1935 ، بعد انقلاب بكر صدقي هرب إلى بيروت ، ثم استانبول ثم برلين ولندن. عاد إلى العراق بعد مقتل صدقي عام 1937 شكل عام 1940 وزارته الائتلافية ، التي استقالت في كانون الثاني 1941، وفي نيسان 1941 شكل حكومة الدفاع الوطني ، التي كان عليها مواجهة الوصي والبريطانيين. للمزيد ينظر: قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1941، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية . جامعة بغداد ، 1989.

(14) حكمت سليمان: ولد عام 1889 ، في مدينة بغداد ، وبعد إتمام دراسته في الحميدية ، دخل مدرسة الإعداد الملكي المدني ببغداد في عام 1898، وفي العام 1908 انضم إلى مدرسة الضباط الاحتياط ، صنف المشاة في استانبول، عاد إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى. عين وزيرا للمعارف عام 1925 في وزارة عبد المحسن السعدون ، ثم انتخب رئيسا لمجلس النواب ، فوزيراً للعدلية عام 1928 ، فوزيراً للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني عام 1933، الف وزارة واحدة في 29تشرين الأول 1936، وهي الحكومة التي جاء بها انقلاب بكر صدقي ، بعد مقتل بكر صدقي واستقالة وزارته وأودع السجن حتى قيام حركة مايس 1941، حيث اطلق صراحة. وتوفي في الأعظمية 6حزيران 1964. ينظر : عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ـ جامعة البصرة ، 2005 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص242.241.

(15) عبد الرحمن الجليلي ، الملك غازي وقاتلوه ، دار الحكمة، بغداد ، 1993، ص117؛ عبد الكريم الأزري ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام ، دم ، 1991، ص55.

(16) أجيز حزب الإخاء الوطني في 25 تشرين الثاني 1930 من وزارة الداخلية ، وتألفت هياته من ياسين الهاشمي معتمداً عاماً وعلي جودت الأيوبي كاتما للسر وعبد الاله حافظ محاسباً وعضوية كل من رشيد عالي وحكمت سليمان ومحمد رضا الشبيبي وعبد الواحد الحاج سكر ومحمد زكي المحامي ومحسن ابو طبيخ وعلوان الياسري وشعلان العطية. للمزيد ينظر : فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق 1921ـ1932، مطبعة الرشاد ، بغداد 1978، ص214.212.

(17) جعفر أبو التمن : (1881ـ1945) ولد في بغداد ، ظهر نشاطه السياسي عام 1909 ، وأنيطت به مهمة تزويد المجاهدين بالمؤن والأموال اللازمة للكفاح المسلح ضد البريطانيين عام 1914، احد ابرز قادة الحركة الوطنية في العراق ومن زعماء ثورة 1920، اصبح أمين سر جمعية (حرس الاستقلال) وهمزة الوصل بينها وبن العشائر ، وهو احد الخمسة عشر الذين انتدبتهم جماهير بغداد والكاظمية المجتمعين في جامع الحيدر خان في بغداد لتمثيل الشعب في مطالبة السلطة البريطانية الاستجابة لمطلب الحركة الوطنية بالاستقلال ، ويعود اليه الفضل في جمع الشيعة والسنة أبان الثورة، ورئيس الحزب الوطني (1922ـ1928ـ1933) احد المشاركين في انقلاب بكر صدقي 1936 واصبح وزيراً للمالية في وزارة حكمة سليمان ، لكنه

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

استقال في 19 حزيران 1937 على امل أسقاط الوزارة ، توفي في عام 1945. ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص167،168.

(18) عبد الواحد الحاج سكر (1880ـ 1956) :ولد في منطقة راك الحصوة في مدينة المشخاب من زعماء عشيرة آل فتلة ، ثار على السلطات العثمانية فسجن في بغداد ثم اطلق سراحه، شارك مع الجماهير في معركة الشعيبة ، من قادة ثورة 1920 و انتخب نائبا في المجلس التأسيسي 1924، اصبح نائبا عن لواء الديوانية في اربع دورات انتخابية (الرابعة ، السادسة ، السابعة ، التاسعة) عين عضو في مجلس الأعيان في 1954، انتمى لحزب الإخاء الوطني ، وحزب الاتحاد الدستوري ، توفي في بغداد عام1956. ينظر : زيدان محسن زبر ، المشخاب 1939ـ1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب . جامعة الكوفة ، 2014، ص4.

(19) سماوي الجلوب: ولد في منطقة المشخاب عام 1894 من رؤساء الفتلة ، لا يقرأ ولا يكتب ، غير منتمي لحزب سياسي ، اصبح عينا في مجلس الأعيان، و لم يتولى أي منصب وزاري. ينظر: حسن علي عبد الله السماك ،عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924ـ1945دراسة سياسية ، دار الفرات ، الحلة ، 2014، ص141.

(20) شعلان العطية: ولد عام 1875م في الدغارة، لا يقرأ ولا يكتب، تسنم رئاسة آل شبانة بعد وفاة أبيه ، واستطاع أن يمد نفوذه على آل عمر والبو نايل، كما اقام الصلح بين قبيلته الاكرع وقبيلة عفك، عرف بكرمه وجوده وشعبيته العالية بين القبائل ، لم يتدخل في حسم المشاكل التي تحدث بين العشائر وبالتالي لم يرد ذكره في أي مجلس تحكيمي، أنجب تسعة اولاد ابرزهم موجد الشعلان الذي تسنم رئاسة العشيرة بعد وفاة والده. ينظر: احمد إبراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري ، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925ـ1946م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب . جامعة الكوفة، 2012، ص83.

(21) خوام العبد العباس: ولد عام 1881م في منطقة العوجة في الرميثة، عرف بالتزامه الديني وذكائه ووسامته وتواضعه وسخائه ، لا يقرأ ولا يكتب ، تسنم رئاسة القبيلة في حياة والده لانشغال الأخير بالأمور السياسية فتصدى خوام للأمور الاجتماعية وبعد وفاة أبيه سنة 1352هـ (1933م) أصبح رئيسا للقبيلة ونازعه على الرئاسة أولاد عمه شنشول وكمال وشندول أبناء حسن أغا إلا انه غلبهم فتفرد برئاسة القبيلة ، انتخب نائبا في دورتين انتخابيتين ، له خلف كثير إذ أنجب عشر أولاد. ينظر: المصدر نفسه ، ص87،88.

(22) رايح العطية : وهو الشيخ رايح بن عطية بن غضبان بن مشميمش ، شيخ قبيلة الحميدات في مدينة الشامية في لواء الديوانية ، ولد عام 1891 في منطقة الليشان في مقاطعة الرغيبة في الشامية ، قائد بارز في ثورة العشرين واختير عضوا في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924، وانتخب نائبا عن اللواء المذكور في ست دورات انتخابية (الرابعة والخامسة والسابعة والثانية والتاسعة والعاشرة) وفي عام 1952 عين وزيرا للزراعة ، توفي عام 1970. علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك والناصرية في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي 1925ـ1958،دار الينابيع ، ستوكهولم ، السويد ، 2011، ص92.

(23) مرزوك العواد : الشيخ مرزوك آل عواد آل حربي : رئيس العوابد من عشائر بني حسن ولد في قضاء الشامية التابعة إلى لواء الديوانية عام 1895 ، من زعماء ثورة العشرين ، ابلى بلاء حسنا في معركة الرارنجية ، لجا إلى الحجاز عند خمود الثورة وعاد إلى العراق في أيلول عام 1921 اصبح فيما بعد عضوا في مجلس النواب العراقي عن لواء الديوانية للأعوام 1934و1935و1937 و1939و1943 وكان معارضا للحكومة ، توفي في النجف في

31 كانون الأول 1946. ينظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ص314

(24) علوان الحاج سعدون: من زعامات بني حسن الذي ولد في الهندية عام 1891 . كان الطبع العشائري بارزاً في شخصيته، أخذ قسطاً بسيطاً من القراءة والكتابة ، وكانت مكانته وملكيته قد أهلته لقيادة أفراد عشيرته في المنطقة الواقعة شمال الكفل "ناحية الكفل حالياً" حتى امتد نفوذه إلى منطقة الكوفة، شارك في ثورة العشرين، وله أثر متميز فيها، فقد بذل جهده في دعم الثورة بالمقاتلين أولاً ، ثم جمع الرسوم والواردات ليوزعها على هؤلاء المقاتلين حتى تطول مدة صمودهم ونتيجة لإصراره على مواصلة القتال استطاع مع العشائر الأخرى تحرير مدينة الكفل من القوات البريطانية، وقد أُسر وأودع في سجن الحلّة العسكري، واصبح بعد ذلك عضواً في مجلس النواب العراقي، وقد انتخب لأربع مرات. ينظر: ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية . جامعة بابل ، 2003، ص35.

(25) انتصار محمود عبد الخضر الدربندي ، الأحكام العرفية في العراق 1935ـ1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربيةـ جامعة البصرة ، 2009، ص25.

(26) المصدر نفسه ، ص26.

(27) محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص130 ؛ خيري أمين العمري ، المصدر السابق ، ص40.

(28) جمعة عليوي الخفاجي، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958، دار مكتبة عدنان ، بغداد 2014، ص117.

(29) محمد نوري السعيد (1888ـ 1958): رئيس الوزراء لأربعة عشر مرة ، ووزير سابق 47 مرة أتم دراسته الإعدادية العسكرية عام 1903 ثم اكمل دراسته العالية في مدرسة إسطنبول الحربية وتخرج منها عام 1906 برتبة ملازم ثاني ، ولما احتل البريطانيون البصرة 1914 اعتقلوه ونفوه إلى الهند ، وعندما نشبت الثورة العربية اصدر الشريف حسين امر بتعين السعيد وكيلا للقائد العام لقوات الثورة ، وسرعان ما صار احد العناصر المؤثرة في سير الأحداث. عاد إلى بغداد في شباط 1921 وفي عام 1922 عين أول مدير شرطة في بغداد وفي عام 1924 عين نائبا للقائد العام للجيش الذي كان الملك فيصل الأول نفسه قائدا له واصبح منتصف العشرينات الساعد الأيمن لفيصل الأول فشغل منصب وزير الدفاع وكالة ثم أصالة ثم الف أول وزارة في 23آذار 1930. وقد كانت نهاية خاتمة حياته فاجعة هائلة لم يسجل لها التاريخ مثيلا في فضاعتها ، حيث مزقت أشلاؤه وسحبت في الشوارع والميادين. للمزيد ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932، مراجعة كمال مظهر احمد ، اليقظة العربية ، ط 2 ، بغداد ،1988.

(30) ناجي شوكت: ولد في الكوت في 25 آذار 1893 ، انهى دراسته في الإعدادية في بغداد ، سافر إلى استانبول فاكمل تعليمه العالي فيها وتخرج في كلية شاهان قبل الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1919 عاد إلى بغداد، عين معاونا لمتصرف بغداد فوكيلاً له، ثم متصرف للموصل فمتصرفاً لبغداد ، وعين وزيراً مفوضاً في أنقرة مرتين ، وانتخب نائب مرتين ، استوزر لأول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون 1929وزيراً لعدلية، ثم وزيراً للداخلية في وزارة ناجي السويدي 1929ـ1930، تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة . هرب بعد اشتراكه في حرب رشيد عالي الكيلاني الى إيطاليا ، بعد ما انتهت الحرب القت القوات الأمريكية القبض عليه تموز 1945 فنقل إلى القاهرة، ثم أعيد إلى العراق وأودع في سجن أبو غريب ليقضي محكوميته التي قضت بها احدى المحاكم بالسجن 15 عاماً ، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في داره في أب 1947 ، وعفي عنه في 1 أيار

1948 ، توفي في بغداد 11 آذار 1980. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق ، ص615.

(31) تألفت الوزارة المدفعية الأولى من: ناجي شوكت وزيراً للداخلية، نصرت الفارسي وزيراً للمالية، جمال بابان وزيرا للعدلية ، صالح جبير وزيراً للمعارف، نوري السعيد وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع بالوكالة. ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 4، ص8.

(32) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، ص52.

(33) عكاب يوسف عليوي الركابي ، المصدر السابق ، ص220.219.

(34) جمعة عليوي الخفاجي ، المصدر السابق، ص117.

(35) احمد فوزي، المصدر السابق، ص192.

(36) تالف الوزارة الأيوبية: علي جودة الأيوبي رئيساً للوزارة ووكيل لوزارة الداخلية ، يوسف غنيمة وزيراً للمالية ، جمال بابان وزيراً للعدلية ، نوري السعيد وزيراً للخارجية ، جميل المدفعي وزيرً للدفاع ، ارشد العمري وزيراً للاقتصاد والمواصلات، عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف. ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، دار الشؤون الثقافية ، بيروت، 1974، ص30.

(37) لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي1933ـ1939، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1987 ، ص89.

(38) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق 1932ـ 1937، دار الحرية ، 1979 ، ص313.

(39) خيري أمين العمري ، المصدر السابق ، ص41.40.

(40) محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص131.

(41) نتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص26ـ27؛ حسين فؤاد الوكيل ، المصدر السابق، ص314؛ جمعة عليوي الخفاجي، المصدر السابق ، ص137.136.

(42) محمد حسين كاشف الغطاء: ولد في عام 1877م ، تلقى تعليمه في مدارس النجف الدينية وحلقات مساجدها ، وعرف في النبوغ مبكراً، فكان ملماً في: الشعر ، والنثر ، والخطابة ، والنقد والتعليقات اللغوية والأدبية ، والترجمة، يعد الشيخ واحد من اهم مراجع الدين الذين برزوا على الساحات الوطنية والقومية والإسلامية ، وكانت باكورة مشاركاته الوطنية والقومية في رحلته إلى الشام ومصر عام 1911، شارك في المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس عام 1931والذي كان رد فعل ضد الدول الاستعمارية ، له 66 مؤلف في العقائد والإصلاح و ، السياسة ، والفقه والأصول ، والأدب ، والفلسفة والكلام ، والترجمة ، والتاريخ والتراجم ، توفي في مستشفى الكرخ في بغداد اثر أصابته بالتهاب في غدة البروستات 1954. للمزيد ينظر : عمار السلامي ، حياة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الأدب . جامعة الكوفة.

(43) سعد عبد الواحد عبد الخضر ، جمعية منتدى النشر وأثرها الفكري والسياسي على الحركة الإسلامية في العراق 1935ـ1964، دار النهضة الفاضلة ، بغداد ، 2011، ص59.58.

(44) الصليخ: ناحية من ضواحي قضاء الأعظمية في محافظة بغداد. ينظر: قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ،ص100.

(45) العهد المقدس: كتب الكيلاني وثيقة الصليخ واحتوت على خمس نقاط هي الولاء للملك وحماية الدستور والبرلمان واحترام التقاليد العشائرية وعدم قبول أي منصب أو وظيفة من دون موافقة الموقعين وتنظيم الراي العام والاتصال بقادته ولاسيما رؤساء القبائل وأشراك جميع القوى في مجابهة الوزارة وإسقاطها. ينظر: قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص100.

(46) عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق1914-1945 ، أطروحة

دكتوره (غير منشورة) ، كلية التربية .جامعة الموصل ، 2002، ص23؛ الاء عبد الكاظم جبار الكَريطي ، دور عشائر الفرات الأوسط في التطورات السياسية في العراق 1918ـــ1939 دراسة تاريخية، أطروحة كتوراة (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2011، ص198.

(47) حازم المفتي ، المصدر السابق ، ص50.

(48) فائزة شهيد يوسف ، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق 1933ـــ1958 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011، ص99.100.

(49) عكاب يوسف عليوي الركابي ، المصدر السابق ، ص228.

(50) سعد عبد الواحد عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص59.

(51) د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/197، تشكيل واستقالة الوزارات ، و49، ص69.

(52) فؤاد حسين الوكيل ، المصدر السابق ، ص319.

(53) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص95.

(54) نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق ، ص114.

(55) تضمنت الوزارة: عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية، ويوسف غنيمة وزيراً للمالية ، ونوري السعيد وزيراً للخارجية ، وتوفيق السويدي وزيراً للعدلية ، ورشد الخوجة وزيراً للدفاع ، ومحمد أمين زكي وزيراً للاقتصاد والمواصلات ، والحاج عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف ينظر: د. ك. و، المصدر السابق ، و46،ص66 ؛عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، صيدا، 1964، ص115؛ الاستقلال (جريدة)، العدد 2417، 5 مارس 1935.

(56) جمعة عليوي الخفاجي، المصدر السابق ، ص145؛ الاستقلال ، العدد 2418، 6مارس 1935.

(57) عمار يوسف عبدالله العكيدي، المصدر السابق ، ص239.

(58) ألاء عبد الكاظم جبار الكريطي، المصدر السابق، ص203.204.

(59) نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق ،ص114؛ عمار يوسف عبدالله العكيدي، المصدر السابق ، ص239 ؛ عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1992، ص164؛ فؤاد حسين الوكيل ، المصدر السابق، ص320؛ حازم المفتي ، المصدر السابق ، ص52.

(60) طه الهاشمي: طه الهاشمي: شقيق ياسين الهاشمي ولد عام 1888 خدم في الجيش التركي وعمل في الجزيرة العربية واليمن خلال الحرب ، عين في وظيفة رئاسة الأركان الحربية التركية استانبول 1920، ولكنه عاد إلى بغداد عام 1922 للانتماء إلى الجيش العراقي فعين حالاً قائداً للقوات في الموصل. عين رئيساً لأركان الجيش وجاء إلى بغداد عام 1923،ألغيت وظيفة رئيس أركان الجيش في أب 1924 لمدة قصير فعمل فترة من الزمن مدرساً لولي العهد في ذلك الوقت الأمير غازي. عين مديراً للنفوس عام 1926 ، وميراً عاماً للمعارف عام 1928 ، عاد إلى وزارة الدفاع عام 1930 رئيساً لأركان الجيش ورقي إلى رتبة فريق. شكل وزارة واحدة في 31 كانون الثاني 1941 .1نيسان 1941 ثم غادر بعد حركة رشيد عالي الى ايران ، توفي في لندن 11حزيران 1961. ينظر: حسن لطيف الزبيدي و المصدر السابق، ص361.362.

(61) محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص131؛ لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ،ص96.

(62) فؤاد حسين ، المصدر السابق ، ص357.

(63) انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ،ص31.

(64) عكاب يوسف عليوي الركابي ، المصدر السابق ، ص218.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

(65) عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص115.

(66) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/197، تشكيل واستقالة الوزارات ، 1935، و45،ص64 ؛ الاستقلال ، العدد 2427، 20مارس 1935؛ الطريق، العدد598، 20مارس 1935.

(67) د. ك. و، الوثائق البريطانية ، ملفة رقم 244/ عربي/أ، عنوان الملفة تقرير القيادات العراقية، 1935، و1،ص4.

(68) الطريق ، العدد 598، 20 آذار 1935.

(69) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص107.108.

(70) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص108.

(71) منذر جواد مرزه ، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ، مؤسسة الزهراء ، النجف ، 2005، ص149.

(72) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص108.

(73) المصدر نفسه ، ص109

(74) خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص370.371

(75) عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 2002 ، ص88.

(76) فؤاد حين الوكيل ، المصدر السابق ، ص362.363.

(77) عبد الوهاب حميد رشيد ، المصدر السابق ، ص88.

(78) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص112.113.

(79) المصدر نفسه ، ص115.

(80) عبد الكريم الأزري ، المصدر السابق ، ص87.

(81) للاطلاع على قانون الدفاع الوطني ينظر: الإخاء الوطني(جريدة) ، العدد662، 23 نيسان 1934.

(82) عبد الكريم الأزري المصدر السابق ، ص91.

(83) أياد إبراهيم عبد الكاظم ، دور نواب الديوانية في مجلس النواب 1925ـ1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011، ص94.

(84) ماريا حسن مغتاظ التميمي ، التجنيد في العراق 1869-1935دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولة . جامعة المستنصرية ، 2005 ، ص80 ؛ الطريق ، العدد 670، 16حزيران1935.

(85) لم تكن معارضة مشروع التجنيد الإجباري ظاهرة جديدة ، وإنما كانت الفكرة مرفوضة من البداية من شيوخ القبائل، ولو عدنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا أن رؤساء العشائر في عام 1928 عندما أعيد أحياء الكلام عن التجنيد، اعلن احد رؤساء العشائر وهو عبد العباس الفرهود ، خلال اجتماع حضره النواب المشايخ أن رجاله يعدون ثلاثة الألف وانه يفضل الذهاب إلى ابن سعود ن أرسالهم للتجنيد ، وقال شيخ أخر وهو منشد الحبيب من قبيلة الغزي انه سيفعل الشيء نفسه. ينظر: وميض سرحان ذياب الربيعي ، حركة العشائر في الفرات الأوسط والأدنى 1935ـ1936 ، مجلة ادأب المستنصرية ، 2014، ص4.

(86) د. ك. و ، الوثائق البريطانية ، ملفة رقم 244/عربي/أ ، تقرير القيادات العراقية، 1935، و1، ص5 ؛ عبد الرحمن منيف ، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة، المركز الثقافي العربي ، ط2، الدار البيضاء ، 2004 ، ص120.

(87) عادل محمد حسين ، تطور الدور السياسي للجيش العراقي 1935ـ1939، مجلة التربية والعلم ، سامراء ، مج 14، العدد 1، 2014، ص23 ؛ أنوار ناصر حسن ، المصدر السابق ، ص178.

(88) مختارات الصحف ، الفتنة في العراق ، مجلة العرفان ، مج 26، ج 21، نيسان وأيار 1935، ص110.

(89) عبد الكريم الأزري ، المصدر السبق ، ص83.84.

(90) انتصار محمود عبد الخضر ،المصدر السابق ، ص62.

(91) حازم المفتي ، المصدر السابق ، ص79.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

(92) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص108.

(93) عادل محمد حسين ، المصدر السابق ، ص23.

(94) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب م بريطانيا سنة 1941، الدار العربية ، بغداد ، 1979، ص56 ؛ عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، ص167ـ168؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص109.

(95) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، المصدر السابق ، ص168.

(96) خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص370.371.

(97) انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص39.

(98) للمزيد عن مجزرة الكاظمية ينظر: حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية1914- 1990، مطبعة سبحان، قم ، 2005، ص180؛ الاستقلال، العدد 2542، 9 أب 1935.

(99) انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص38.

(100) د.ك. و، الوثائق البريطانة ، ملفة رقم 244/عربي/أ ، تقرير القادات العراقية ، 1935و1،ص21؛نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص116؛ سعد عبد الواحد ، المصدر السابق ، ص61؛ ألاء بد الكاظم جبار الكريطي ، المصدر السابق ، ص211.

(101) احمد كامل أبو طبيخ ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ ، أضافه أليه جواد هبة الدين الحسيني ، مراجعه حميد مجيد هدو ، مطبع الزمان ، بغداد ،1998، ص243.

(102) د.ك. و، الوثائق البريطانية ، ملفة رقم 244/عربي/أ ، تقرير القادات العراقية ، 1935و1،ص21؛نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص116؛ سعد عبد الواحد ، المصدر السابق ، ص61؛ ألاء بد الكاظم جبار الكريطي ، المصدر السابق ، ص211.

(103) سجى صباح عباس ، دور أهالي السماوة في الأحداث السياسية العراقية 1920ـ1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، 2012، ص122؛ حازم المفتي، المصدر السابق ، ص78.

(104) انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص40.

(105) د.ك .و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات ، 1935، و27، ص40.

(106) انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص40.

(107) Ari , 23/1652, XM 4583. The Report of the Air Commander in Iraq , December 1934 – February 1937 , No . 244 , p28.

(108) سجى صباح عباس ، المصدر السابق ، ص122؛ الطريق، العدد 639، 9ايار 1935 ؛ انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ،ص40.

(109) الطريق، العدد 640، 11ايار 1935؛ الاستقلال، العدد 2469، 10مايس1935.

(110) عبد الرزاق عبد الوهاب ، القوة النهرية في حركة الفرات ، المجلة العسكرية ، العدد 68، السنة 18، كانون الثاني 1941، ص21.

(111) عبد الكريم الأزري ، المصدر السابق ، ص73.72.

(112) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات، و43، ص60.

(113) بكر صدقي: بكر صدقي: ولد في بغداد1890 ودرس في الإعدادية العسكرية، ثم درس في استانبول في المدرسة الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان، عاد للعراق فعمل بين عامي 1919ـ1920 عميلاً للاستخبارات العسكرية البريطانية في منطقة المتنازع لها بين العراق وتركيا. انضم

إلى الجيش العراقي بعد تأسيسه عام 1921. وتدرج في رتبه حتى وصل إلى رتبة فريق ركن على عهد الملك غازي. عرف بالقسوة والعنف وبرز بين أوساط الجيش بعد القضاء على التمرد الاثوريين عام 1933والثورة البارزانية وتمردات عشائر الفرات الأوسط بين عامي 1935ـ1936، قاد بكر صدقي أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق الحديث ضد وزارة ياسين الهاشمي في 29 تشرين الأول 1936.اجبر الهاشمي على التخلي عن الحكم وقتل أثناء الانقلاب وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري وشقيقه رضا العسكري. تولى بكر صدقي رئاسة أركان الجيش في 31 تشرين الأول 1936. اغتيل في 11 أب 1937في مطار الموصل على يد الضباط القوميين. ينظر حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص119ـ120.

(114) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات ، و44، ص61.

(115) المصدر نفسه ، و44، ص62.

(116) Ari , 23/1652, XM 4583. The Report of the Air Commander in Iraq , December 1934 February1937 , No . 244 , p29.

(117) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات، و34، ص48.

(118) المصدر نفسه، و41 ،ص58؛ انتصار محمود عبد الخضر ، المصدر السابق ،ص40؛ الطريق ، العدد 641، 12ايار1935؛ الاستقلال، العدد 2470، 11مايس1935.

(119) صدرت الإرادة الملكية بتعين المقدم إسماعيل حقي رئيس للمجلس العرفي العسكري والرئيسين سعدي بن مصطفى وعادل بن نجم عضوين عسكريين، وأيضا تم تعين جميل الأورفه لي الحاكم في محكمة البداوة في لحلة وعبود الشاجلي حاكم صلح أبو صخير والشامية عضوين مدنيين في المجلس المذكور. ينظر :الطريق. العددين 644ـ645، 15ـ 16 أيار 1935؛ الاستقلال ، العدد 2474، 26مايس1935.

(120) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات، و5، ص6؛ الطريق ، العدد644، 15 أيار 1935.

(121) الاستقلال ، العدد 2472، 14مايس 1935.

(122) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص110.

(123) عبد الكريم الأزري ، المصدر السابق ، ص72؛ لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق.ص110.

(124) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات، و12، ص17.

(125) الاستقلال ، العدد2472، 14مارس1935.

(126) د. ك. و، و .د ، الجريدة السياسية ، تقرير خاص ، تقرير رقم 1277، 1935/5/14.

(127) سجى صباح عباس ، المصدر السابق ، ص125.

(128) د. ك. و، و .د ، الجريدة السياسية، الأخبار الشائعة داخل العراق، تقرير رقم 1217، 1935/5/15.

(129) المصدر نفسه ، أنباء الكاظمية ، تقرر رقم 1230، 1935/5/15.

(130) المصدر نفسه ، لواء المنتفك، تقرير رقم 1276، 1935/5/18.

(131) المصدر نفسه ، تقرير خاص رقم ش خ/ 2465 ، تقرير رقم 1280، 1935/5/16.

(132) المصدر نفسه ، تقرير خاص رقم ش خ /2460، تقرير رقم 1279، 1935/5/16.

(133) المصدر نفسه ، الأخبار الشائعة داخل العراق، تقرير رقم 1217، 1935/5/15.

(134) الطريق ، العدد 647، 19ايار 1935.

(135) د. ك. و، و.د ، الجريدة السياسية ، الأخبار الشائعة داخل العراق، تقرير رقم 1218، 1935/5/16.

(136) المصدر نفسه ، حالة لواء الديوانية، تقرير رقم 1275، 1935/5/18.

(137) تحصن الشيخ خوام في بقلعة تسمى (قصر ابن خنفير) الذي يبعد عن قريته اكثر من عشرة كليو مترات

وابن خنفير هذا هو احد وكلاء (سراكيل) الشيخ خوام من بني زريج وكان ذو مال كثير فسمح له الشيخ خوام أن ينصب له مضخة ماء لاسيما ويزرع في أرضه فشيد له دار كبيرة على حافة النهر سميت بالقصر. ينظر احمد كامل أبو طبيخ ، المصدر السابق ، ص252.

(138) انتصار محمود عبد الخضر، المصدر السابق ، ص42 ؛ احمد كامل ابو طبيخ ، المصدر السابق ، ص252.

(139) عبود الهيمص ، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1991 ، ص178.

(140) انتصار محمود عبد الخضر، المصدر السابق ، ص43.42.

(141) خيري أمين العمري ، المصدر السابق ، ص41.

(142) عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، ص169.168.

(143) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص272.

(144) نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص156.

(145) انتصار محمود عبد الخضر، المصدر السابق ، ص43.

(146) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق ، ص204 ؛ انتصار محمود عبد الخضر، المصدر السابق ، ص43.

(147) الاستقلال ، العدد 2526، 26تموز1935.

(148) الطريق ، العدد 710، 1 أب 1935.

(149) الطريق ، العدد 722، 15 أب 1935.

(150) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص110.

(151) انتصار محمود عبد الخضر، المصدر السابق ، ص45.

(152) الاستقلال ، العدد2469، 10 مايس 1935.

المصادر

أولا. الوثائق المنشورة

أ. ملفات البلاط الملكي.

1. د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/197، تشكيل واستقالة الوزارات ، 1935.
2. د.ك .و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1117، التمرد في الفرات ، 1935.

ب. الوثائق البريطانية.

1. د. ك. و، الوثائق البريطانية ، ملفة رقم 244/ عربي/أ، عنوان الملفة تقرير القيادات العراقية ، 1935

2. Ari , 23/1652, XM 4583. The Report of the Air Commander in Iraq , December 1934 – February 1937 , No . 244 , p28.

ج. ملفات وزارة الداخلة.

1. تقرير خاص ، تقرير رقم 1277، 1935/5/14.
2. الأخبار الشائعة داخل العراق، تقرير رقم 1217، 1935/5/1.
3. أنباء الكاظمية ، تقرر رقم 1230، 1935/5/15.
4. لواء المنتفك ، تقرير رقم 1276، 1935/5/18.
5. تقرير خاص رقم ش خ/ 2465 ، تقرير رقم 1280، 1935/5/16.
6. تقرير خاص رقم ش خ /2460، تقرير رقم 1279، 1935/5/16.
7. الأخبار الشائعة داخل العراق، تقرير رقم 1217، 1935/5/15.
8. حالة لواء الديوانية، تقرير رقم 1275، 1935/5/18.
9. الأخبار الشائعة داخل العراق، تقرير رقم 1218، 1935/5/16.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

ثانيا. الكتب الوثائقية.

1. نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثاق البريطانية، سنة 1936، اختيار وترجمة وتحرير، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة ،1983.

ثالثا. كتب المذكرات.

1. احمد مختار بابان ، مذكرات احمد مختار بابان، إعداد وتقديم كمال مظهر احمد ، مطبعة الجامعة ، عمان ، 1999.
2. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1992.

رابعا. الكتب العربية.

1. احمد فوزي ، 12رئيس وزراء ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد، 1984.
2. احمد كامل أبو طبيخ ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ ، أضافه أليه جواد هبة الدين الحسيني ، مراجعه حميد مجيد هدو ، مطبع الزمان ، بغداد ،1998.
3. باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث 1869ـ1969 قاموس مترجم ، مراجعة وتقديم ناجي معروف ، ج1 ، مطبعة أوفسيت الميناء ، بغداد ، د.ت.
4. جمعة عليوي الخفاجي، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958، دار مكتبة عدنان ، بغداد 2014
5. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية1914- 1990، مطبعة سبحان، قم ، 2005.
6. حسن علي عبد الله السماك ،عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924ـ1945دراسة سياسية ، دار الفرات ، الحلة ، 2014.
7. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، المعارف ، الطبعة الثانية ، بيروت، 2012.
8. خالد التميمي، خالد التميمي ، محمد جعفر أبو التمن دراسة في الزعامة السياسية العراقية، مطبعة الإخاء ، دمشق ، 1996.
9. خيري أمين العمري ، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، مطبعة المعارف ، بغداد ،1979.
10. رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي ، منشورات مكتبة أفاق عربية ، بغداد ، د.ت .
11. سعد عبد الواحد عبد الخضر ، جمعية منتدى النشر وأثرها الفكري والسياسي على الحركة الإسلامية في العراق 1935ـ1964، دار النهضة الفاضلة ، بغداد ، 2011
12. عبد الرحمن الجليلي ، الملك غازي وقاتلوه ، دار الحكمة، بغداد ، 1993.
13. عبد الرحمن منيف ، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة، المركز الثقافي العربي ، ط2، الدار البيضاء ، 2004.
14. عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932، مراجعة كمال مظهر احمد، اليقظة العربية ، ط 2 ، بغداد ،1988.
15. عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، صيدا، 1964.
16. عبد الكريم الأزري ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام ، دم ،1991.
17. عبد الغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، منشورات وزارة الأعلام ، 1975.
18. عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921ـ 1933، دار الشؤن الثقافية ، بغداد ، 1991.
19. عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 2002.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

20. علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك والناصرية في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي 1925ـ1958،دار الينابيع ، ستوكهولم ، السويد ، 2011

21. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب م بريطانيا سنة 1941، الدار العربية ، بغداد ، 1979.

22. فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق 19321921، مطبعة الرشاد ، بغداد 1978.

23. فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق 1932ـ 1937، دار الحرية ، 1979.

24. لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي1933ـ1939، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1987

25. محمد حسين الزبيدي ، الملك غازي ومرافقوه، دار السلام ، بغداد ، 1989.

26. منذر جواد مرزه ، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ، مؤسسة الزهراء ، النجف ، 2005.

خامسا .الاطاريح والرسائل العلمية.

أ .الاطاريح.

1. عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ـ جامعة البصرة ، 2005.

2. عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق1914-1945 ، أطروحة دكتوره (غير منشورة) ، كلية التربية .جامعة الموصل ، 2002.

ب .الرسائل.

1. احمد إبراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925ـ1946م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب .جامعة الكوفة، 2012.

2. الاء عبد الكاظم جبار الكَريطي ، دور عشائر الفرات الأوسط في التطورات السياسية في العراق 1918ـ1939 دراسة تاريخية، أطروحة كتوراة (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2011.

3. انتصار محمود عبد الخضر الدربندي ، الأحكام العرفية في العراق 1935ـ1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربيةـ جامعة البصرة ، 2009.

4. أياد إبراهيم عبد الكاظم ، دور نواب الديوانية في مجلس النواب 1925ـ1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011.

5. زيد محسن زبر ، المشخاب 1939ـ1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب .جامعة الكوفة ، 2014.

6. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية .جامعة بابل ، 2003.

7. سجى صباح عباس ، دور أهالي السماوة في الأحداث السياسية العراقية 1920ـ1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، 2012.

8. عمار السلامي ، حياة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الأدب .جامعة الكوفة

9. فائزة شهيد يوسف ، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق 1933ـ1958 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/273-301

10. قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1941، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية . جامعة بغداد ، 1989.

11. ماريا حسن مغتاظ التميمي ، التجنيد في العراق 1869-1935دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولة . جامعة المستنصرية ، 2005.

سادسا . البحوث المنشورة

1. عادل محمد حسين ، تطور الدور السياسي للجيش العراقي 1935ـــ1939، مجلة التربية والعلم ، سامراء ، المجلد 14، العدد 1، 2014.

2. مختارات الصحف ، الفتنة في العراق ، مجلة العرفان ، مج 26، ج 21، نيسان وأيار 1935.

3. وئام شاكر غني عطره ، موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا تجاه العراق 1933ـــ1939، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج 26 ، ج1 ، 2015.

4. وميض سرحان ذياب الربيعي ، حركة العشائر في الفرات الأوسط والأدنى 1935ـــ1936 ، مجلة ادأب المستنصرية، 2014.

الجرائد

1. **الاستقلال** الأعداد 2417، 2418، 2427 ، 2469,2470، 2472، 2474 ، 2526، 2542.

2. **الطريق** الأعداد 598 ، 670، 639، 640 ، 641 ، 644 ، 645، 647، 710، 722.

3. **الإخاء الوطني** العدد 662.

Abstract

This studying focused on one of the local revolutions in Iraq against Yasseen Al Hashinyś government in 1935. There were mang reasons for this revolution and the most important reason was the relationship between the leaders and the politicians who were always difficult. As a result the people refused the government and carried weapons. The government faced this refusal by using plans and other weapons as well as forced them to pay interests